

دور القروض الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2023)

The role of external loans in achieving sustainable development in Egypt during the period

(2000-2023)

الباحث/ محمود إبراهيم منصور

باحث دكتوراه في فلسفة الاقتصاد كلية التجارة جامعة المنصورة

أ.د/ محمد أحمد محمد أحمد مطر

أستاذ الاقتصاد كلية تجارة جامعة المنصورة

أ.د/ محمد حامد محمد الزهار

أستاذ الاقتصاد كلية تجارة جامعة المنصورة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل دور القروض الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2023). وعبر منهج التحليل الوصفي، فقد أظهرت الدراسة تطور قيمة الدين الخارجي في مصر من 29.2 مليار دولار إلى 168 مليار دولار عام 2023. وتضمنت تركيبة المديونية الخارجية تستحوذ عليها الديون طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل. وتستنأثر مديونية صندوق النقد الدولي وحدها بنسبة 43,1% مقارنة مع 25% للدول العربية. ولقد وقعت مصر في المركز 81 عالميا حسب تقرير التنمية المستدامة لعام 2022. وقد تبين أن للقروض الخارجية تأثير كبير على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فبينما الدين الخارجي في تصاعد مستمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع بين الارتفاع والانخفاض. وفي البعد الاجتماعي، تزامن مع زيادة حجم الديون حدوث ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة وانخفاض نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم، بينما كان تأثيرها ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن أعباء خدمة الديون (الأقساط/ الفوائد) تأخذ الجزء الأكبر من موارد الدولة مما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي. مما يزيد من الأعباء كثيرة على الأجيال القادمة، ويهدد عملية التنمية المستدامة.

وقد تنوعت المخاطر التي تحدثها القروض الخارجية على الاقتصاد المصري، حيث تمثل الخطر الأول في مزاحمة الديون للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة. والخطر الثاني أخطار السيادة الوطنية المتوقعة من الإفراط في الديون الخارجية. والخطر الثالث هو خطر مبادلة الدين الخارجي بالأصول: الخطر الرابع: تعميق التبعية للعالم الخارجي والحلقة المفرغة من المديونية. وقد اقترحت الدراسة العديد من الوسائل الحد من الآثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد المصري من خلال سياسات في الأجل القصير والطويل، مثل التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الأمور المتعلقة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للحكومة من السيولة والتدفقات النقدية. والتوافق بين سياسات إدارة الاحتياطيات وسياسات إدارة الدين الخارجي. وفي الأجل الطويل تنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد والاستفادة من الطاقات الإنتاجية العاطلة.

الكلمات المفتاحية: القروض الخارجية، التنمية المستدامة، النمو، صندوق النقد الدولي، الاستثمار الأجنبي، الديون طويلة الأجل، رؤية مصر 2030.

Abstract

The current study aimed to analyze the role of external loans in achieving sustainable development in Egypt during the period (2000–2023). Through the descriptive analysis approach, the study showed the evolution of the value of Egypt's external debt from \$29.2 billion to \$168 billion in 2023. The composition of external debt included long-term debt, not short-term debt. The IMF's debt alone represents 43.1%, compared to 25% for Arab countries. Egypt is ranked 81st globally according to the 2022 Sustainable Development Report. It has been shown that foreign loans have a significant impact on the economic dimension of sustainable development. While external debt is constantly rising, foreign direct investment fluctuates between rise and fall. In the social dimension, the increase in debt coincided with a decline in poverty, unemployment, crime, and budget rates, while its impact on the gross domestic product was relatively weak. However, the burdens of debt service (installments/interests) take the largest part of the state's resources, which is reflected in economic growth rates. Which increases many burdens on future generations and threatens the process of sustainable development.

The risks posed by foreign loans to the Egyptian economy varied, with the first risk being debt crowding out government spending on education and health. The second danger is the dangers to national sovereignty expected from excessive foreign debt. The third risk is the risk of exchanging external debt for assets: The fourth risk: deepening dependency on the outside world and the vicious circle of indebtedness. The study proposed several means to reduce the negative effects of external loans on the Egyptian economy through policies in the short and long term, such as coordination between fiscal and monetary policy in matters related to the government's current and future needs for liquidity and cash flows. And compatibility between reserve management policies and external debt management policies. In the long term, developing the real side of the economy and benefiting from idle productive capacities.

Keywords: external loans, sustainable development, growth, International Monetary Fund, foreign investment, long-term debt, Egypt Vision 2030.

تمهيد

تعاين دول العالم -النامية والمتقدمة على حد سواء- من تفاقم حصيلة المديونية، وقد شهد العالم العديد من موجات أزمات الديون، وقد نمى الوعي بأهمية تضافر الجهود العالمية لمعالجة مشكلة الديون، ولا سيما بالنسبة للدول النامية ومن بينها مصر، والتي تقتدر إلى الموارد المالية، وقد تجد بعض الصعوبة في الاستدانة من السوق العالمي لذلك، اتجهت المؤسسات الدولية والدول المتقدمة لوضع أطر دولية للتعامل مع قضايا الدين العام وضمان استدامته.

ويجادل اقتصاديو التنمية بأن البلدان الفقيرة في مراحلها الأولى من التنمية تواجه غالباً موارد محلية محدودة للتنمية، وبالتالي يمكنها الاقتراض من الدول المتقدمة لتعزيز معدل نموها وتنميتها. إن مشكلة فجوة التمويل هذه، التي تستند إلى نظرية نمو هارود - دومار، جعلت البلدان النامية. ومع تراكم قدر كبير من الديون الخارجية التي لم تعد الدول قادرة على تحملها. علاوة على ذلك، هناك

الآن قلق متزايد من أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية الضخمة تعطل النمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما تحل محل الإنفاق الحالي في القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية الاجتماعية¹.

كان الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية في البلدان النامية هو النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، والحد من الفقر بلا شك. يتطلب تحقيق هذا الهدف توجيه مبالغ كبيرة من رأس المال المالي نحو تطوير البنية التحتية والقدرات الإنتاجية. ومع ذلك، فإن معظم البلدان النامية لا تملك ما يكفي من الأموال أو الاحتياطات لتلبية احتياجات النمو لديها. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض مستويات المدخرات والاستثمار المحلي وانخفاض الإنتاجية وأنماط الاستهلاك المرتفعة التي تميز العديد من هذه البلدان، والتي من شأنها أن تزيد من حدة الاستيراد الذي يؤثر هو الآخر على الطلب على العملة الأجنبية. وبالتالي، في مواجهة النقص في المدخرات المحلية والعملات الأجنبية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية والأهداف الوطنية الأخرى، تلجأ الحكومات إلى الاقتراض من مصادر خارجية لتكملة المدخرات المحلية لتمويل البنية التحتية والبنى الفوقية المؤسسية التي يعتقد أنها ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والتنمية².

ولقد توسعت مصر في الآونة الأخيرة في الاقتراض خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة العالمية، ومن ثم بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة ديون جديدة تؤثر على التنمية وما تتطلبه من توافر العديد من الموارد المالية، وبناء على ذلك يهدف هذا الفصل إلى تحليل إطار المديونية في مصر، وأثاره على التنمية.

مشكلة الدراسة: تتمثل هذه المشكلة فيما طرحه الدراسة من أسئلة، هي:

1- كيف تطورت مؤشرات القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023)؟

2- ما هو أثر المديونية الخارجية على مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة؟

3- ما هي مخاطر الحلقة المفرغة من الديون الخارجية على الاقتصاد المصري؟

4- كيف يمكن مواجهة أخطار المديونية الخارجية؟

هدف الدراسة: يتم تناول تطور القروض الخارجية وهيكل القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023)، كما سينال الفصل بالرصد وتحليل الآثار التنموية للقروض الخارجية، والمخاطر المحتملة من زيادة أعباء الدين الخارجي، وسيتعرض البحث الحالي بالتحليل استراتيجي لإدارة الدين الخارجي.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها على المستوى التحليلي، من دراسة قضية المديونية الخارجية للدول النامية وذلك بالارتكاز على مفهوم البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل. وتسعى الدراسة إلى محاولة رصد وعرض وتحليل هذه المديونية باعتبارها واحدة من أهم مسارات السياسة الاقتصادية، التي ظهرت على مدار العقود الخمس الأخيرة، وقد أثبتت عدم فاعليتها في عديد من البلدان. كما تكمن أهمية سياسات المديونية الخارجية في تأثيرها على كافة أوجه الاقتصادي بوصفها سياسة حاکمة وموجهة ومتعددة الأبعاد أيضاً، وتشغل أذهان المفكرين وصانعي السياسات الكلية والجمهور معاً. وتطبيقاً.

¹ Suma, Dauda Foday (2007) The external debt crisis and its impact on economic growth and investment in Sub-Saharan Africa. A regional econometric approach of ECOWAS countries. Doctoral thesis, WU Vienna University of Economics and Business.

² Aluko F, Arowolo D (2010) Foreign Aid, the Third World's debt crisis, and the implications for economic development: the nigerian experience. Afr J Polit Sci Int Relat 4(4):120-127

وتحاول الدراسة رصد أهم مؤشرات وتطورات المديونية الخارجية في مصر وعلاقتها بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة خلال الفترة (2000-2023)، وذلك بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والبنك وصندوق النقد الدوليين.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة - في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها - على المنهج الوصفي التحليلي، المختص بتحليل تطور مؤشرات الديون الخارجية في مصر وتأثيرها على أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (2000-2023). ويمكن تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

القسم الأول: رصد وتحليل تطور مؤشرات القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023)

القسم الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

القسم الثالث: العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2023)

القسم الرابع: مخاطر الديون الخارجية وأثرها على التنمية المستدامة في مصر

القسم الخامس: ممارسات وإجراءات تقوية أطر السياسات المتعلقة بإدارة الدين الحكومي الخارجي.

القسم الأول

رصد وتحليل تطور مؤشرات القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023)

تمهيد

فقد واجهت مصر شأنها شأن العديد من البلدان النامية مشكلة الديون الخارجية، والتي أثقلت كاهل الاقتصاد المصري على مدى عقود طويلة. وجاء على إثرها العديد من الأزمات التي تمثلت في استمرارية هذه الديون واضطراد نموها، وعليه، فقد دخلت مصر في حلقة مفرغة من الديون الخارجية بلغت ذروتها في منتصف الثمانينات، حيث وصلت مديونيتها الخارجية إلى ما يقارب 45 بليون دولار. وهو ما يزيد عن مقدارها في عام 1981 بنحو 50 %، إذ بلغت 30 بليون دولار. ومع انخفاض موارد مصر من النقد الأجنبي على إثر انخفاض قيمة الصادرات البترولية مع استمرار الواردات دون انخفاض، وعدم قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به في التنمية، ناهيك عن توجيه القروض إلى مشروعات قليلة الإنتاجية وضعيفة العائد، ومع اضطراب الاقتصاد العالمي ومطالبة الدول الدائنة الدول المدينة بالسداد في ظل عجز الأخيرة عن الوفاء بالتزاماتها، وقعت مصر في مأزق كبير¹.

ومع بدء الخطوات التنفيذية الأولى لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ومشاركة مصر في نادي باريس، خفضت ديون مصر الخارجية بما يقارب 50 % من قيمتها على ثلاث مراحل تتزامن مع انتهاء حرب الخليج الثانية، وهو الأمر الذي تحسنت معه نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 131.2 % عام 1981 إلى 74.3 % عام 1992/91، ثم إلى 46.8 % عام 1996/1995 وصولاً إلى 28.2 % عام (1999/98)، ثم ارتفعت إلى 42.5 % عام 2003/2002 لتسجل 29.4 مليار دولار. ثم اتخذت هذه النسبة اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2003-2012)، وصولاً إلى 13.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ثم ازدادت لتسجل 17.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، والتي قدرت بنحو 43.2 مليار دولار عام 2013/2012. فيما سجل عام 2014/2013 نحو 15.7 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه مع إقدام الحكومة في عام 2015 على عقد عدة قروض

¹ حازم حسنين محمد. (2017). العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر. رسالة ماجستير منشورة. كلية التجارة. جامعة بنها. ص50.

خارجية تصاعدت قيمة الدين الخارجي لتصل إلى ما يقارب 48 مليار دولار¹.

وبشكل عام، فقد شهدت القروض الخارجية لمصر فترة من الاستقرار نسبياً من التسعينيات حتى عام 2011، حيث تراوحت قيمتها ما بين (32,6-35,2 مليار دولار)²، إلا أن الأوضاع تغيرت بعد أحداث ثورة 25 يناير. وبعد أن كانت الأوضاع الديون الخارجية مستقرة نسبياً خلال الفترة من (2000-2006) في حالة من التذبذب الطفيف صعوداً وهبوطاً من حين لآخر حيث زادت عام 2004 إلى 29.9 مليار دولار بسبب تغير نهج الحكومة فيما يتعلق باللجوء للصندوق إلا أنها عاودت إلى الانخفاض عام 2005 أن بلغت 28.9 مليار دولار، لترتفع بنسبة طفيفة خلال عام 2006م بلغت 3.14 % (قيمتها 29.6 مليار دولار بمعدل تغير نحو 0.7 مليار دولار)، وزادت إلى 29.9 مليار دولار عام 2007 ووصلت إلى 33.7 مليار دولار عام 2010³.

وكان عام 2011 مثيراً للاهتمام حيث بدأت القروض الخارجية في التزايد بشكل كبير في الربع الأخير من عام 2012م، فقد تلقت مصر أنواع من المساعدات في شكل (منح / قروض/ودائع) من الدول العربية، كان أولها المليار دولار المقدمة كمساعدات قطرية (إعانة) تلاها الوديعة القطرية، والمساعدات والودائع من دول الخليج (السعودية/ الإمارات/ الكويت) عام 2014م، بهدف دعم الاقتصاد المصري وسد العجز في الموازنة العامة⁴.

ومع تغير الحالة السياسية في عامي 2013 و2014، زاد حجم القروض الخارجية إلى ثلاثة اضعاف في لعام 2023م، هذا أيضاً بالتزامن مع تقاوم حجم الديون الداخلية، وترجع اسباب تقاوم الديون المصرية في الفترة الأخيرة إلى زيادة النفقات العامة للدولة وضخ الدولة أموالاً ضخمة في مشاريع استثمارية كبرى مثل (قناة السويس الجديدة/ العاصمة الإدارية) وغيرها من المشروعات الكبرى التي تستهدف تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم عرض تطور حجم ديون مصر الخارجية والداخلية من خلال الجدول التالي رقم (1).

الجدول (1) تطور حجم القروض الخارجية المصرية خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	إجمالي الدين العام (مليار دولار)	القروض الخارجية (المليار دولار)		
			القيمة (مليار دولار)	القروض الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي %	القروض الخارجية/إجمالي الدين العام %
2000	99.8	99.9	29.2	29.2	29.2
2001	96.7	101.5	28.3	29.3	27.9
2002	85.1	103	29.7	34.9	28.8
2003	80.3	93.8	30.5	38	32.5
2004	78.8	100.1	31.4	39.9	31.4
2005	89.6	117.9	30.6	34.2	25.9
2006	107.4	133.5	31	28.9	23.2
2007	130.4	146.4	34.6	26.5	23.6
2008	162.8	155.1	33.9	20.8	21.9
2009	189.1	171.6	35.4	18.7	20.6
2010	219	194.9	36.8	16.8	18.9
2011	236	211.3	35.2	14.9	16.7

¹ وزارة المالية. 2022. التقرير المالي الشهري. القاهرة.

² محمد أحمد الشافعي عبد الحميد (إبريل 2023)، قياس أثر القروض الخارجية على التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية. كلية التجارة، جامعة المنوفية، مج 49/ العدد 2، ص 462.

³ مريم وليم برسوم (يوليو 2022)، الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد 3/ العدد4، ص 68.

⁴ جهاد شريف صبري خليفة (يوليو 2023)، أثر الدين الخارجي على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1970-2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع عشر، جامعة بنى سويف، ص 292.

1238	16.4	14.3	40	244.5	279.1	2012
1527	17.3	16.1	46.5	268.8	288.4	2013
1817	14.0	13.6	41.7	298.4	305.6	2014
2116	15.3	15.1	49.8	325.0	329.4	2015
2621	20.9	20.8	69.2	330.4	332.4	2016
3161	27.5	35.8	84.4	307.2	248.36	2017
3696	31.4	40.1	100.2	319	262.59	2018
4282	34.6	38.0	115.1	333.1	318.68	2019
4742	35.1	36.0	131.6	375.2	383.82	2020
--	35.7	33.7	137.9	455.4	424.67	2021
6350	36.5	34.2	157.8	450	476.75	2022
--	36.2	35.2	164.522	--	--	2023

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على:

إحصائيات وبيانات البنك الدولي لعدة سنوات مختلفة.

تقارير البنك المركزي المصري لعدة سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (1) أيضا مدى تطور حجم القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023م)، حيث إن:

أ- إجمالي الدين العام: فقد بلغ في المتوسط ما يقرب نحو 170.1 مليار دولار، بحد أدنى قدر بنحو 99.9 مليار دولار عام 2000م، وحد أقصى قدر بنحو 455,4 مليار دولار عام 2022.

ب- الناتج المحلي الإجمالي: قد نما الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أنه انخفض في بعض الأحيان، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية الذي عانى منها الاقتصاد المصري بعد أحداث ثورتين 25 يناير 2012م و30 يونيو 2013م، بالإضافة إلى الأحداث السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية التي تأثرت مصر بتداعياتها مثل (كوفيد-19)، وحاليا يعادل حجم الدين الخارجي حوالي 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وهذه النسبة على الرغم أن هناك بلدان تصل إلى معدلات أعلى من هذه النسبة إلا أن أهم ما يؤثر هو مدى قدرة الدولة على استيعاب الدين/قدرتها على تحمل الدين واستدامته، وفي بلدان كمصر تعاني من تشوهات هيكلية في الاقتصاد، وارتفاع قيمة الواردات التي من شأنها أن تزيد الطلب على العملة الأجنبية، تؤثر هذه النسبة على النواحي التنموية كما سيأتي بيانه.

ج- أن حجم القروض الخارجية: تضاعفت بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة (2000-2023)، إذ تضاعف حجم الدين الخارجي من 29.2 مليار دولار إلى 163.1 مليار دولار بين عامي 2000 و2023.

واستنادا على ما سبق زادت حجم الديون الخارجية لمصر إلى أكثر من أربعة أضعاف تقريبا خلال الفترة (2000-2023م)، وهذا نتيجة لتوسع الإدارة المصرية في الاقتراض من الخارج لعدة أسباب من أهمها¹:

- سد فجوة الموارد المحلية ويقصد به سد الفجوة بين معدلات الادخار المتاحة ومعدلات الاستثمار المستهدف تحقيقها.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.
- لتوفير الأموال التي تحتاجها الدولة لتنفيذ عدة مشروعات استثمارية كبرى تتعلق بتطوير البنية التحتية وبعض القطاعات الاقتصادية المتنوعة، بالإضافة للقطاعات الاجتماعية.

أولا: تطور هيكل القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000 - 2023)

يتكون هيكل الدين الخارجي المصري من القروض الخارجية قصيرة ومتوسطة الأجل، والقروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافي الودائع في الجهاز المصرفي لغير المقيمين، بالإضافة الى

¹ د. مريم وليم برسوم (يوليو 2022)، مرجع سابق ذكره، ص 76-78.

تقسيم الدين من حيث القطاعات المدينة إلى ديون حكومية، وديون على السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وديون على البنوك، وديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى سواء أكانت تلك الديون مضمونة من جانب الحكومة أم غير مضمونة. ولقد شهدت الديون المتوسطة وطويلة الأجل الخاصة حالة تذبذب من عام (2007-2009)، حيث بلغت 0.20 مليار دولار عام 2009 مقارنة بـ 0.23 مليار دولار عام 2007 لتزداد بمعدل متزايد حتى وصلت إلى 30.3 مليار دولار حتي عام 2018/2017، لتتخفض إلى 26.6 مليار دولار عام 2019/2018 (أي بنسبة 12.3% تم عاودت الارتفاع مرة أخرى) إلى أن وصلت إلى 28 مليار دولار عام 2020/2019 مقارنة بعام 2019/2018، نتيجة ارتفاع الدين متوسط وطويل الأجل من 20.3 مليار دولار إلى 24.8 مليار دولار، والقروض من 1.5 مليار دولار إلى 6.3 مليار دولار، وانخفاض العملة بالودائع من 17.4 مليار دولار إلى 17.2 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة أقل من متوسط ما تم تخصيصه خلال عام 2019/2020 بنسبة 11.5%¹.

بينما يتضح أن نسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي وصلت إلى 14% عامي (2000/2001)، إذ سجلت تلك النسبة في الانخفاض إلى 5.41% عام 2005، ولم تتعد النسبة أقصى حدودها 17.3% حتى عام 2016، إلا أنها سجلت 16.7% خلال (2021-2022م) بعد أن كانت تراوحت بين (8-9%) خلال عام (2021/2020)². ويتضح من الجدول رقم (2)، تطور هيكل الديون الخارجية (قصيرة وطويلة الأجل) في مصر خلال الفترة (2000-2023م) يتضح ما يلي:

- تركيبة المديونية الخارجية لمصر: قد تفوقت الديون طويلة الأجل على حجم المديونية الخارجية لمصر، وليست قصيرة الأجل، حيث يشير الجدول رقم (2) أن القروض الخارجية قصيرة الأجل بلغت الحد الأدنى خلال الأعوام من 2014 إلى 2017م بنحو 1.7 مليار دولار، بينما وصلت للحد الأقصى لها عام 2022م بنحو 30.25 مليار دولار، في حين بلغت القروض الخارجية طويلة الأجل الحد الأعلى لها 132.7 مليار دولار عام 2022م، والحد الأدنى نحو 25.1 مليار دولار عام 2000م.
- الأهمية النسبية للقروض الخارجية قصيرة وطويلة الأجل: بلغت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي القروض الخارجية الحد الأعلى لها 18.50% عام 2022م، بينما بلغ الحد الأدنى لها 5.40% عام 2005م، وبهذا تتفق هذه النسب بدرجة كبيرة مع النظرية الاقتصادية، إذ أن مصر كدولة مواردها من النقد الأجنبي محدودة مقارنة باستخدامها للنقد الأجنبي، لذلك لا يكون ملائماً للقروض الخارجية قصيرة الأجل لتمويل عملية التنمية الاقتصادية التي تأخذ وقتاً طويلاً. لهذا يعد اللجوء للقروض طويلة الأجل أفضل نسبياً لسدادها من نتائج عملية التنمية الاقتصادية، وبلغت القروض الخارجية الحد الأدنى لها 82.7% عام 2016م والحد الأقصى لها بنسبة 94.6% عام 2005م.

¹ د. مريم وليم برسوم (يوليو 2022)، مرجع سابق ذكره، ص 73.

² جهاد شريف صبري (2023)، مرجع سابق ذكره، ص 299.

الجدول (2) تطور هيكل القروض الخارجية (طويلة ومتوسطة الأجل) في مصر خلال الفترة (2000-2023م) بالمليار دولار /

نسبة مئوية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	إجمالي القروض الخارجية (مليار دولار)	القروض الخارجية قصيرة الأجل (مليار جنية)		القروض الخارجية طويلة الأجل (مليار جنية)	
			القروض الخارجية قصيرة الأجل	القروض قصيرة الأجل/إجمالي القروض الخارجية %	القروض الخارجية طويلة الأجل	القروض طويلة الأجل/إجمالي القروض الخارجية %
2000	99.8	99.9	4.1	14	25.1	86.0
2001	96.7	101.5	2.2	7.80	26.1	92.2
2002	85.1	103	2.2	7.20	27.6	92.8
2003	80.3	93.8	1.9	6.10	28.6	93.9
2004	78.8	100.1	1.7	5.50	29.7	94.5
2005	89.6	117.9	1.7	5.40	28.9	94.6
2006	107.4	133.5	1.7	5.5	29.3	94.5
2007	130.4	146.4	2.2	6.5	32.4	93.5
2008	162.8	155.1	2.8	8.4	31.1	91.6
2009	189.1	171.6	2.6	7.2	32.8	92.8
2010	219	194.9	3.2	8.6	33.7	91.4
2011	236	211.3	3.0	8.6	32.2	91.4
2012	279.1	244.5	6.7	16.7	33.3	83.4
2013	288.4	268.8	2.8	6.1	43.7	93.9
2014	305.6	298.4	3.3	8.0	38.4	92.0
2015	329.4	325.0	4.4	8.9	45.4	91.1
2016	332.4	330.4	12.0	17.3	57.3	82.7
2017	248.36	307.2	11.1	13.2	73.3	86.8
2018	262.59	319	10.3	10.3	89.9	89.7
2019	318.68	333.1	11.6	10.1	103.5	89.9
2020	383.82	375.2	13.2	10.0	118.4	90.0
2021	424.67	145.53	12.82	8.80	132.7	91.2
2022	476.75	162.928	30.25	18.50	127.572	90.9
2023	--	164.52	28.15	--	--	--

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على:

احصائيات وبيانات البنك الدولي لعدة سنوات مختلفة.

تقارير البنك المركزي المصري لعدة سنوات مختلفة.

ويتضح من خلال الجدول التالي رقم (3) التوزيع النسبي لهيكل الديون الخارجية لمصر خلال الفترة (2019-2023)، حسب نصيب الديون الميسرة وغير الميسرة والثنائية، والودائع، وتسهيلات الموردين، والفوائد، والأقساط.

الجدول (3) تطور هيكل القروض الخارجية المصرية خلال الفترة (2000-2023م) بالمليون دولار

2023	2022	2021	2020	2019	البيان
164727.6	155708.9	137859.6	123490.5	108699.1	إجمالي الدين الخارجي
1004.8	1275.3	1926.2	2499.7	3126.6	القروض الثنائية المعاد جدولتها +
996.7	1260.1	1901.2	2418.3	2989.1	الميسرة
8.1	15.2	25.0	81.4	137.5	غير الميسرة
12039.4	11143.7	11377.0	10292.3	9632.5	القروض الثنائية الأخرى
8212.5	6696.3	6577.8	5702.5	5021.2	دول نادي باريس
3826.6	4447.4	4799.2	++4589.8	++4611.3	الدول الأخرى ++
52946.9	51275.4	49947.4	43007.1	32808.5	المؤسسات الدولية
19898.5	19085.6	12800.7	11387.7	11283.6	تسهيلات الموردين والمشتريين
29479.2	29013.5	28709.3	23899.3	19371.9	سندات
4668.7	1500.0	4014.6	3928.2	3808.7	إعادة شراء أوراق مالية
14953.0	14961.7	14976.5	17188.4	17203.3	ودائع
28150.6	26619.7	13716.0	10866.0	11055.4	الدين قصير الأجل
18685.9	16858.5	4034.7	3567.7	3706.9	عملات وودائع +++
9464.7	9761.2	9681.3	7298.3	7348.5	قروض وتسهيلات
1586.5	834.0	391.9	421.8	408.6	ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)
25419.0	26288.3	15863.9	17190.8	13380.8	إجمالي أعباء خدمة الدين (خلال السنة المنتهية في يونيو)
6965.5	4571.6	4175.2	4022.1	3234.1	الفوائد المدفوعة
18453.5	21716.7	11688.7	13168.7	10146.7	الأقساط المسددة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على تقارير واحصائيات لعدة سنوات مختلفة.

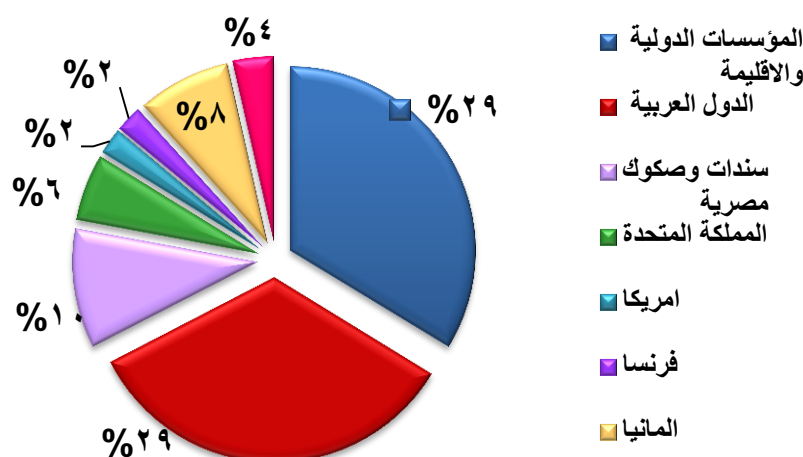
وتتمثل أهم الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية التي تستدين منها مصر من عام 2017م إلى عام 2022. كما يتضح من الشكل التالي رقم (1) أن أكبر نسب للمديونية كانت للمنظمات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي /البنك الدولي) والدول العربية تقدر بنسبة 29%، تليها نسب السندات والصكوك المصرية بنسبة 9% ثم باقي القروض الثنائية من بعض الدول أخرى. والذي يزيد من حدة هذه الديون هي تلك الشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية، حيث تمثل شروط إقراض صندوق النقد الدولي مجموعة من متطلبات السياسة المفروضة على البلدان المقترضة¹، بما في ذلك التخفيضات في الإنفاق الحكومي، وانخفاض قيمة العملة، وإزالة الدعم، والإصلاحات الهيكلية، وقد ثبت أن هذه الظروف لها آثار ضارة على الاقتصادات، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة ومعدلات التضخم في الدول المقترضة لصندوق النقد الدولي²، علاوة على ذلك، فإن تخصيص

¹ Kristy, Kelly., Susan, Hagood, Lee. (2023). International Monetary Fund. The Blackwell Encyclopedia of Sociology, doi: 10.1002/9781405165518.wbeosi081.pub2

² Raziqa, Muhammad, Shafiu., Mohd, Afandi, Salleh., Haliru, Bala., Ahmed, Shafiu., Umar, Abdullahi. (2023). Analysis on IMF Loan Conditions with more Detrimental Impact on the Economy: A Case Study of Nigeria. IOP conference series, doi: 10.1088/1755-1315/1185/1/012031

أعباء التكيف من قبل الحكومات في إطار برامج صندوق النقد الدولي يميل إلى حماية مؤيديها مع فرض أعباء أكبر على مؤيدي المعارضة، مما يؤدي إلى زيادة المصاعب الاقتصادية للمجموعة الأخيرة، حيث وصل نسبة أعباء الديون إلى 47% من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة لسنة 2024¹، من منظور النوع الاجتماعي، تؤثر سياسات التكيف التقليدية لصندوق النقد الدولي بشكل غير متناسب على تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم كما سيأتي بيانه، وبوجه عام، تعرضت شروط الإقراض لصندوق النقد الدولي لانتقادات بسبب تقادم دورات الفقر، وخفض الإيرادات الحكومية، والتأثير السلبي على مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المقترضة².

الشكل (1) التوزيع النسبي لمديونية الخارجية على الدول المنظمات الدولية الدائنة لعام 2023



المصدر: البنك المركزي 2023.

ويوضح الشكل رقم (1) أن هيكل القروض الخارجية لمصر ينقسم للتالي:

- حجم الديون المستحقة على مصر للدول العربية وبالأخص دول الخليج تمثل 25,1% من الديون الخارجية المصرية وتتمثل أغلبها ودائع سيادية قصيرة وطويلة الأجل.
- بينما يبلغ إجمالي الديون المستحقة على مصر لصالح مؤسسات دولية 51,3 مليار دولار.
- كما تشير توزيع هذه الديون بحسب تقارير البنك المركزي المصري إلى أن قروض صندوق النقد الدولي وحدها تمثل 43,1% من قروض هذه المؤسسات (آى نحو 22.1 مليار دولار)، وتوزع ما بين أداة التمويل السريع وحقوق السحب والبرنامج الموسع³.

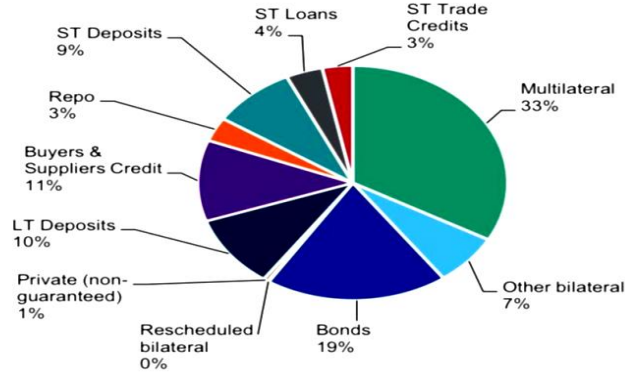
¹ وزارة المالية، الموازنة العامة، البيان المالي، 2024-2025. <https://mof.gov.eg/ar>

² Glen, Biglaiser., Ronald, J., McGauvran. (2022). The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world. Journal of International Relations and Development, doi: 10.1057/s41268-022-00263

³ تقرير البنك المركزي المصري لعام 2023م، ص 7.

- فيما تعد مصر مدينة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة 12.2 مليار دولار (أي 23,8%) من قيمة الديون المستحقة للمؤسسات متعددة الأطراف، وللمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة 4,5 مليار دولار (8,8%) وللمصرف التنمى الأفريقي بـ 2,7 مليار دولار (2,5%)¹.

الشكل (2) تطور التوزيع النسبي لهيكل الديون الخارجية لعام 2023م



المصدر: تقرير موديز ابريل ٢٠٢٣ وبيانات البنك المركزي المصري.

ثالثاً. تطور مؤشرات اعباء القروض الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة

توجد بعض المؤشرات الدالة على اعباء خدمة الديون الخارجية التي تتحملها مصر، والتي تتضمن نسبة خدمة الديون من الناتج المحلى الإجمالي ونسبة خدمة الديون الخارجية من الصادرات، ومع زيادة القروض الخارجية خلال الفترة (2002-2010م) من 29.6 مليار دولار إلى 36.7 مليار دولار، قفزت خدمة الدين إلى حوالي 3.1 مليار دولار بدلاً من 2.1 مليار دولار خلال نفس الفترة.

ولكن على الرغم من هذه الزيادة في حجم الدين إلا أن نسبة الدين إلى الناتج المحلى قد انخفضت حيث كانت عام 2002م حوالي 35% من حجم الناتج المحلى الإجمالي ثم أصبحت النسبة 17% من الناتج المحلى الإجمالي².

وقد شهدت أعباء خدمة الدين العام الخارجي ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة (2000-2022م)، ففي عام 2003/2002 قدرت نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلى الاجمالي ما بين (2-4%)، لتزايد القروض الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالي بنحو 28,7 مليار دولار (حيث سجلت قيمتها 176,5 مليار جنية مصري)، لتزداد إلى 31,5 مليار دولار (حيث سجلت قيمتها 173,25 مليار جنية مصري) عام 2009/2008م، وتصل الى 34,4 مليار دولار عام 2012/2011م، بينما قدرت خدمة الديون الخارجية نحو 2,9 مليار دولار³.

لنشهد بعدها قيمة خدمة الديون الخارجية حالة من التذبذب من عام 2010 وصلاً لعام 2013 لتصل الى متوسط يتراوح ما بين (3-3.1 مليار دولار) خلال تلك الفترة، لتبدأ بعدها من عام 2014 اعباء خدمة الدين الخارجي في التناقص لتصل إلى ذروتها عام 2021 بنحو 17,478 مليار دولار، وبناءات على ذلك من خلال الجدول التالي رقم (4) يتم عرض تطور تلك المؤشرات فيما يلي.

¹ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2023.

² جهاد شريف صبرى (يوليو 2023م)، مرجع سابق ذكره، ص 291-292.

³ جلال جويده عبده القصاص (يوليو 2023م)، أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (2010-2021)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 3 / الجزء الثاني، ص 594.

الجدول (4) مؤشرات أعباء القروض الخارجية بمصر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	نسبة القروض الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة القروض الخارجية (المليار دولار)		
				القيمة (مليار دولار)	خدمة القروض الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة القروض الخارجية/ الصادرات %
2000	99.8	16.2	29.2	1.8	1.8	11.4
2001	96.7	16.9	27.9	2.0	2.1	11.8
2002	85.1	15.6	28.8	2.1	2.4	13.3
2003	80.3	17.5	32.5	2.7	3.3	15.3
2004	78.8	22.2	31.4	2.2	2.8	9.8
2005	89.6	27.2	25.9	2.3	2.6	8.4
2006	107.4	32.2	23.2	2.5	2.3	7.7
2007	130.4	39.5	23.6	2.9	2.2	7.3
2008	162.8	53.8	21.9	3.3	2.0	6.1
2009	189.1	47.2	20.6	3.0	1.6	6.3
2010	219	46.8	18.9	3.1	1.4	6.5
2011	236	48.5	16.7	3.7	1.6	7.7
2012	279.1	45.8	16.4	3.2	1.2	7.1
2013	288.4	49.1	17.3	3.4	1.2	7.0
2014	305.6	43.5	14	6	2.0	13.8
2015	329.4	43.4	15.3	3.8	1.1	8.7
2016	332.4	34.4	21.10	6.6	2.0	19.3
2017	248.36	37.3	34.70	6.7	2.8	17.9
2018	262.59	47.2	38.80	7.9	3.2	16.7
2019	318.68	53	37.70	9.7	3.2	18.3
2020	383.82	47.9	35.60	11.6	3.2	24.2
2021	424.67	44.85	33.7	17,478	5.2	25.4
2022	476.75	71.93	34.2	4.8	1.4	25.6
2023	--	--	--	7.644	2.3	--

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا:

تقارير البنك المركزي المصري، لعدة سنوات مختلفة.

قاعدة بيانات وإحصائيات البنك الدولي.

- ويتضح من الجدول أعلاه مدى تطور أعباء خدمة القروض الخارجية خلال الفترة (2000-2022)، حيث يتضح أن:
- حجم خدمة القروض الخارجية: ارتفاع حجم خدمة القروض الخارجية خلال الفترة (2000-2022)، بقيمة 17,478 مليار دولار عام 2021 مقارنة بـ 1.8 مليار دولار عام 2000م، ففي العشرة سنوات الأخيرة ارتفع حجم خدمة الديون الخارجية بشكل كبير، بمتوسط بنحو 7 مليار دولار، وحد أقصى قدر بنحو 17,478 مليار دولار عام 2021م وحد أدنى يبلغ 1.8 مليار دولار عام 2000م.
 - نسبة خدمة القروض الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط خدمة الخدمة القروض الخارجية للناتج المحلي ما يقدر بنحو 2.8%، بحد أدنى يقدر بنسبة 1.1% عام 2015م وحد أقصى بلغ نسبته 5.2% عام 2021.
 - نسبة خدمة القروض الخارجية إلى إجمالي الصادرات: بلغ متوسط خدمة القروض الخارجية للصادرات ما يقدر بنحو 8.7%، بحد أدنى يقدر بنسبة 6.1% عام 2008م وحد أقصى بلغ نسبته 25.6% عام 2022.
- واستنادا على ما سبق ذكره ينتظر مصر جدول سداد للدين الخارجي مزدهم خلال السنوات القليلة المقبلة، هذا بخلاف ٢٦.٤ مليار دولار ديون قصيرة الأجل يتعين سدادها خلال عامين، يضاف إلى ذلك ديون متوسطة وطويلة الأجل تجاوزت 72,4 مليار دولار حتى نهاية م ٢٠٢٥ ، فمن المفترض سداد 10,9 مليار دولار في النصف الأول عام 2024م ، و 13.3 مليار دولار في النصف الثاني من العام ، بينما يتعين سداد 9,3 مليار دولار في النصف الأول من عام 2025م و 5,8 مليار دولار في النصف الثاني من العام، أما في عام ٢٠٢٦ فيتعين سداد ٦.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام ذاته بخلاف 10.2 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام نفسه، كذلك تستحق على مصر سندات دولية مقومة بالدولار واليورو والين الياباني واليوان الصيني وبعض العملات الأخرى، بقيمة إجمالية ٢٩ مليار دولار¹.

القسم الثاني

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2020

يتطلب تحقيق الاستراتيجية التنمية المستدامة 2023م التي وضعتها مصر ضخ المزيد من الأموال للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الحكومة المصرية لتحقيقها، ومن هذا المنطلق لقد لجأت الدولة الى التوسع في القروض الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. وتتمثل أهم أهداف التنمية المستدامة فيما يلي²:

1. القضاء على الفقر والجوع.
2. تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.
3. تحقيق المساواة بين الجنسين.

¹ محمد أحمد فؤاد (يوليو 2023)، كتاب: هل حان الوقت للتفكير في إعادة هيكلة ديون مصر الخارجية؟، قضايا اقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص 9-12.

² نوال قاسم بدحي (2021)، أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة البيضاء، مجلد 3 / عدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عدن، ص 245.

4. المياه النظيفة والنظافة الصحية.

5. تحقيق النمو الاقتصادي وترشيد الاستهلاك.

6. التحول للطاقات المتجددة والنظيفة.

7. الحفاظ على البيئة والحياة البرية والمائية.

ولقد أطلقت مصر عام 2016 النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، كنقطة ارتكاز أساسية لمسيرة التنمية الشاملة، آخذة بعين الاعتبار الأولويات والطموحات الوطنية لرسم خارطة طريق تحقق التنمية المستدامة، لتلبية أحلام الشعب المصري وتطلعاته في الحياة الكريمة اللاتقة، وذلك لتعظيم الاستفادة من جميع مقومات الدولة المصرية وإمكاناتها¹. وتهدف الاستراتيجية للتنمية المستدامة 2030م إلى ما يلي²:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين حياة الأفراد.

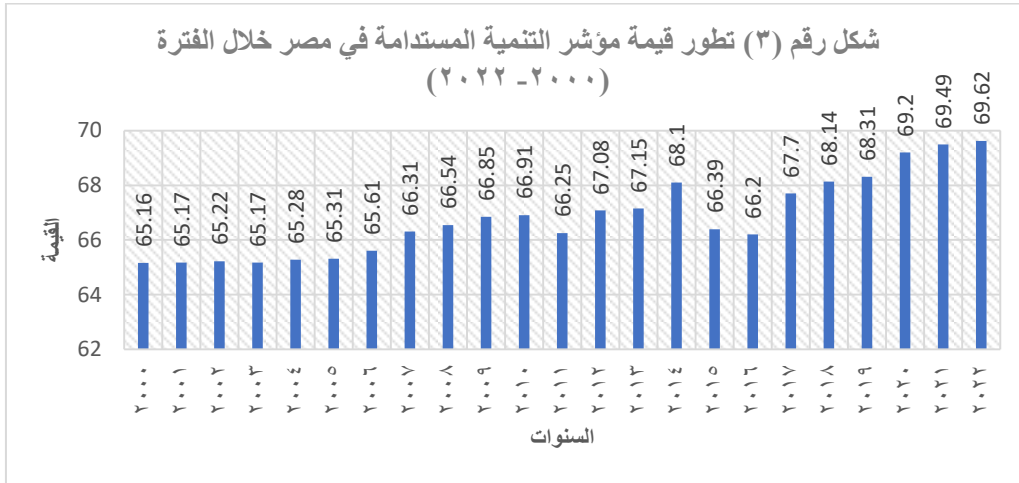
- تطوير البنية التحتية.

- التحول للاقتصاد المتنوع والمعرفي (الاقتصاد الرقمي).

- الحوكمة والشراكات.

- الحفاظ على النظام البيئي من أخطار تغير المناخ.

وتقع مصر في المركز 81 عالميا حسب تقرير التنمية المستدامة لعام 2022، لتحل الترتيب السابع من بين 20 دولة عربية، بينما احتلت المرتبة الرابعة بين 47 دولة افريقية، ويوضح الشكل التالي رقم (3) مدى تطوير مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2000-2022). ويوضح الشكل التالي تطور قيمة مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2000-2022)، والذي تزايد من 66.16 نقطة عام 2000 إلى 69.62 نقطة عام 2022.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات التنمية المستدامة التي تصدرها جامعة Dublin University Press.

¹ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عام 2023، <https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=115>

² وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2022)، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر 2030 المحدث، ص 4، متاح : <https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf>

القسم الثالث

العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2023)

تمهيد

إن انخراط مصر في مصدر التمويل الدولي والتجاري بهدف زيادة امكانيات الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، إذ تعتبر اسواق الدين أحد أدوات تمويل الانفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم أصبحت إدارة الدين واستدامته ضرورية لكونها من إحدى التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تعتمد عليها مصر لكونها إحدى وسائل تحقيق مستهدفات برامج التنمية المصرية.

ويعد الدين ضرورة لتحقيق مستهدفات الاستثمار العام المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، حيث تعني استدامة الدين القدرة على تحقيق مستهدفات الاستثمار العام الداخلة في أهداف التنمية المستدامة من دون زيادة معدلات الدين، بالإضافة الى ضمان الاستخدام الكفء للموارد المقترضة، لأن مصر تلتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية التي تمت صياغتها بحيث تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تخلق فرصة لمداد الدين، ومع ذلك فمن الضروري ان تحافظ مصر على قدرتها في تحقيق التوازن بين حشد الموارد اللازمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والحفاظ في الوقت نفسه على استدامة مؤشرات الدين، ولا سيما في حالة استمرار التحديات والمخاطر الدولية التي تشهدها الساحة العالمية مثل (تداعيات فيروس كورونا، والصراع الروسي الأوكراني، وحرب الكيان الصهيوني على غزة)¹.

والجدير بالذكر أنه يجب مراعاة النقاط السابقة حتى لا تسبب المشروعات التي يتم انشاؤها بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تفاهم حجم الديون الخارجية لمصر أو العجز عن السداد، وتتمثل تلك النقطتين فيما يلي:

- مراعاة واختيار المشروعات التنموية التي توجه إليها أموال القروض الخارجية اليها بعناية وبعد دراسة جيدة، بحيث تحقق أهداف التنمية المستدامة دون ان تسبب في تفاهم حجم الديون.
- دراسة جيدة لتحديد الانفاق المطلوب تمويل مشروعاتها التنموية بدقة وبشفافية مع مراعاة عدم اهدار الانفاق في المشروعات التي تخدم اهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم القطاعات التي من المفترض توجيهه اموال القروض اليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ما يلي²:

- تطوير البنية التحتية (الطرق والكباري).
- تطوير القطاعين التعليم والصحة.

¹ سارة مجد الخشن (2022)، الفصل الثامن: إدارة الدين في مصر وتمويل أهداف التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر لعام 2022، ص 209.

² Munevar, D. (2018), Debt sustainability and the Sustainable Development Goals, Global Economy and Development Working Paper, No. 131. Brookings Institute .

- المشاريع المتعلقة بقطاع الطاقة والمناخ.
- المشاريع التي تهدف الى تنمية قطاع الزراعة والريف المصري.
- المشاريع التي تحافظ على التنوع البيولوجي.

1/3 مدى تأثير القروض الخارجية لمصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يستخدم الجزء الأكبر من أموال القروض الخارجية المصرية في تمويل المشاريع التنموية المستدامة، ولأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بالاندماج والترابط بين الأبعاد الأربعة الأساسية وهي (البعد الاقتصادي /البعد الاجتماعي /البعد البيئي /البعد التقني). ولذلك يتم تحليل أثر الديون الخارجية على التنمية المستدامة من خلال تلك الأبعاد، كما يلي:

1- تأثير القروض الخارجية على البعد الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة:

تم توجيه القروض الخارجية لتمويل مشاريع تنموية ضخمة مثل (قناة السويس الجديدة/ انشاء المناطق الصناعية / تطوير الموانئ / إنشاء المدن الجديدة / تطوير البنية التحتية من خلال انشاء شبكة الطرق والكبرى على مستوى الجمهورية) وغيرها من المشروعات، وأثرت تلك المشاريع على أهم المؤشرات الاقتصادية والمرتبطة بالبعد الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة، وتتمثل تلك الاهداف في معدلات (ميزان التجاري /التضخم / الاستثمار الأجنبي المباشر/ الاحتياطيات النقدية)، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي توضح معدل النمو الاقتصادي في مصر .

ولقد تزامن مع زيادة حجم الديون حدوث انخفاض نسبي في صافي الميزان التجاري والميزانية في الأعوام الاخيرة، بينما كان تأثيرها ضعيف على الاحتياطي النقدي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الجدول التالي رقم (5) الذي يبرره تطور تلك المؤشرات.

الجدول (5) تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2022)

(القيمة بالمليار دولار/ نسب مئوية)

السنوات	الدين العام	صافي ميزان التجاري	صافي الميزانية	سعر الصرف	معدلات التضخم	الاحتياطي النقدي
2000	99.9	- 6.6	- 6	3.5	11.7	13.8
2001	101.5	- 4.7	- 5.4	4.0	11.6	13.6
2002	103	3.7	- 3.5	4.5	12.7	14.1
2003	93.8	- 2.1	- 1.3	5.9	15.5	14.6
2004	100.1	- 1.1	- 0.7	6.2	21.6	15.3
2005	117.9	- 2.0	- 4.7	5.8	16.1	21.9
2006	133.5	- 1.7	- 9.8	5.7	18.1	26.0
2007	146.4	- 6.0	- 7.4	5.6	18.1	32.2
2008	155.1	- 9.1	- 11.2	5.4	26.8	34.3
2009	171.6	- 12.6	- 12.4	5.5	20.8	34.9
2010	194.9	- 11.5	- 17.4	5.6	20	37.0
2011	211.3	- 9.7	- 23	5.9	21.9	18.6
2012	244.5	- 22.1	- 27.7	6.1	19.7	15.7
2013	268.8	- 18.3	- 34.6	6.9	22.6	16.5
2014	298.4	- 25.8	- 34.6	7.1	23.2	14.9
2015	325.0	- 27.9	- 33.5	7.7	23.42	15.9
2016	330.4	- 31.8	- 29.2	10.0	26.2	23.6

إعداد	36.4	41.2	17.8	20.9 -	31.8 -	307.2	2017
اعتمادا	41.8	24.2	17.8	23.8 -	26.1 -	319.0	2018
	44.6	17	16.8	25.5 -	25.0 -	333.1	2019
	39.0	14,2	15.8	27.9 -	27.6 -	375.2	2020
	40	14.9	15.6	27,2-	36.9-		2021
	34	20.9	19.16	--	--		2022

المصدر: الباحث

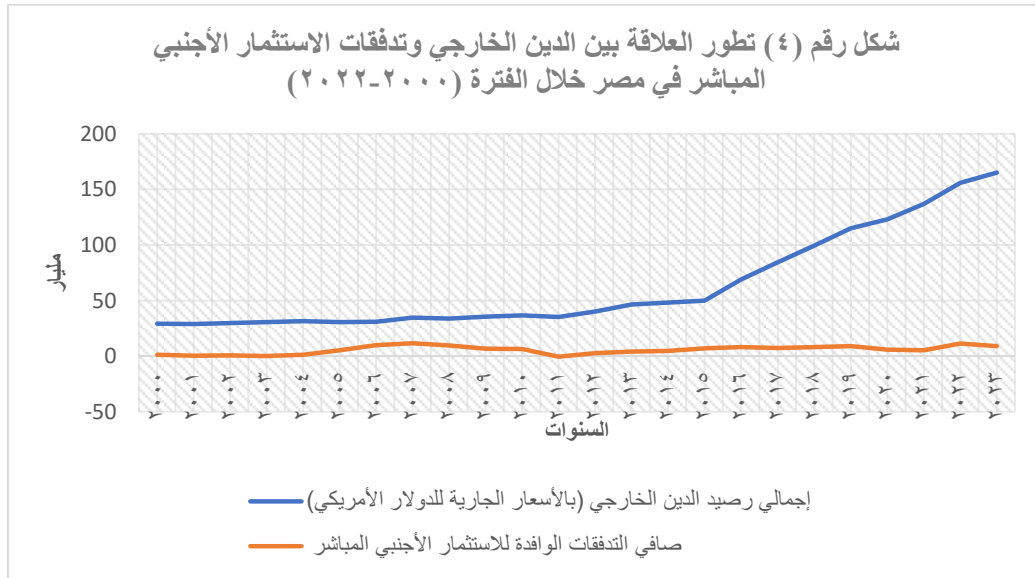
على إحصائيات وبيانات البنك الدولي لعدة سنوات مختلفة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والكتاب الإحصائي السنوي، لعدة سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول أعلاه، أن تأثير القروض الخارجية على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة أهداف التنمية المستدامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدين العام:** ازداد حجم الدين العام في مصر من بعد أحداث ثورتين 25 يناير و 30 يونيو، حيث استمر في زيادته تدريجياً بعد عام 2014 حتى عام 2023/2022.
- **صافي الميزان التجاري:** تأثر صافي الميزان التجاري بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، فبدأ العجز في التزايد بعد عام 2011، إذ ارتفع العجز من -9.7 مليار دولار عام 2011 ليصل الي -22.1 مليار دولار عام 2012، واستمر العجز في الزيادة وصولاً لعام 2017م، ليبدأ في الانخفاض نسبياً بعد ذلك، بحد أقصى يبلغ -36 مليار دولار عام 2019، وحد أدنى بلغ بنحو -1.1 مليار دولار عام 2004.
- **صافي الميزانية:** تأثرت الميزانية بتداعيات الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على مصر فزادت معدلات العجز في الميزانية بعد عام 2011/2012م، ولكنها نسبياً في الأعوام الأخيرة بحد أقصى بلغ 36.6 مليار دولار عام 2014 وحد أدنى يبلغ -0.7 مليار دولار عام 2004.
- **سعر الصرف:** لقد شهد سعر الصرف حالة من التذبذب وعدم الاستقرار بعد التداعيات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر بعد عام 2012.
- **الاحتياطي النقدي:** كان الاحتياطي النقدي قبل أحداث ثورة 25 يناير يتحسن من سنه إلى أخرى، إلا أنه تأثر بأحداث 2011 فبدأ في الانخفاض تدريجياً، نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، ولكن مع بدا تطبيق الحكومة المصرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي تحسن الاحتياطي النقدي مرة أخرى خلال الأعوام الأخيرة ليصل الحد الأقصى له 44.6 مليار دولار عام 2019 وبحد الأدنى يبلغ 13.6 مليار دولار عام 2001.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تأثرت أيضاً حجم الاستثمارات بحاله عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد أحداث ثورة يناير وأحداث يونيو، إلا أنه بدأ في التحسن تدريجياً بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة المصرية. بالإضافة إلى المساعدات التي قدمتها الدول العربية لدعم الاقتصاد المصري، وإن كانت ترجع نسبياً بعد تداعيات فيروس كورونا عام 2020.
- **التضخم:** شهدت معدلات التضخم في مصر حالة من التذبذب خلال فترة الدراسة وبالرغم من تحسن معدلات التضخم في كثير من الأحيان، إلا أنها وصلت لذروتها إلى نحو 41.2% عام 2017.

بالإضافة إلى تأثير الديون الخارجية على معدلات الاستثمار في مصر، حيث يوجد علاقة سلبية بين الدين الخارجي وإجمالي الاستثمار، مما يشير إلى أن الدين الخارجي له تأثير مثبط على الاستثمار. وقد تبين أن كلا من الدين الخارجي الكلي والعام يخفض الاستثمار الخاص، مما يدعم الحجج المتعلقة بتراكم الديون¹.

ومع ذلك، لا توجد علاقة مهمة بين الدين الخارجي والاستثمار الحكومي². ويضاف على ذلك أنه من الرغم أن الديون الخارجية قد توفر موارد إضافية للاستثمار، فإنها تخلق أيضا حالات من عدم اليقين والتشوهات في القرارات الاقتصادية، ويوضح الشكل التالي رقم (4) العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخارجي، حيث يتضح أن الدين الخارجي في تصاعد مستمر بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يترنح بين الارتفاع والانخفاض وعلى سبيل المثال فبينما قفزت قيمة الدين الخارجي من 69 مليار دولار إلى 84 مليار بين عامي 2016 2017، تراجع قيمة الاستثمارات الوافدة من 8.1 مليار دولار إلى 7.4 مليار دولار خلال نفس المدة.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

فالاستثمار والديون مرتبطان بشكل سلبى، بمعنى أن زيادة الدين تؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس صحيح³. وتتأثر هذه العلاقة بعوامل مثل أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية⁴، ويوضح الشكل السابق رقم (5) أن مستويات الاستثمار الأجنبي

¹Taner, Turan., Halit, Yanikkaya. (2021). External debt, growth, and investment for developing countries: some evidence for the debt overhang hypothesis. Portuguese Economic Journal, doi: 10.1007/S10258-020-00183-3

² Halit, Yanikkaya., Taner, Turan. (2018). Does External Debt Matter for Investment: Evidence from GMM. doi: 10.36880/C10.02139

³ Ahmada, Khoirul, Umam., Onny, Herlambang, Putra, Wardhana. (2021). Investment, Debt Instruments and Economic Growth: Their Impact on the Unemployment Rate of OIC Countries in the Asian Region.

⁴ Grey, Gordon., Pablo, Guerrón-Quintana., Pablo, Guerrón-Quintana. (2013). Dynamics of investment, debt, and default. Review of Economic Dynamics, 28:71-95. doi: 10.1016/J.RED.2017.07.007

في مصر ما زالت ثابتة منذ عام 2009، إلى 2023 لم تتجاوز 11 مليار دولار، بالإضافة إلى تذبذب مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الـ 10 سنوات الماضية، في الوقت الذي زاد فيه حجم الديون الخارجية.

ولذلك، فللديون الخارجية في البلدان النامية تأثير كبير على الاستثمار. حيث تشير الدراسات إلى أن الدين الخارجي يمكن أن يؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعوق النمو الاقتصادي¹.

بالإضافة إلى ذلك، وجد أن إجمالي رصيد الديون الخارجية له تأثير سلبي كبير على معدل النمو في البلدان النامية، هذه العلاقة السلبية بين الدين الخارجي والاستثمار مدعومة أيضًا بالأدلة التي تشير إلى أن الدين الخارجي يقلل من مستويات الاستثمار الكلي والحكومي والخاص، لا سيما في البلدان التي تواجه مشاكل تراكم الديون وذلك لأن الدولة تتكبد عناء في توفير العملة الأجنبية من أجل سداد الديون المستحقة، بالإضافة إلى أن معظم هذه الديون لا تستخدم في الاستثمار، بل يذهب أكثره لسد عجز الميزان التجاري².

وعليه، فإن إدارة مستويات الديون الخارجية بفعالية وضمان الاستخدام السليم للأموال المقترضة للأغراض الاقتصادية أمران أساسيان لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

2- تأثير القروض الخارجية على البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة: فقد تم توجيه القروض الخارجية لتطوير قطاعي الصحة والتعليم وتنمية الكفاءات البشرية من خلال بعض المشروعات والمبادرات الكبرى التي تبنتها الدولة مثل (مبادرة حياة كريمة/ 100 صحة/ القضاء على العشوائيات) وغيرها من المبادرات، وقد أثرت تلك المشاريع والمبادرات على أهم المؤشرات الاجتماعية والمرتبطة بالبعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة، وتتمثل تلك الأهداف في معدلات (الفقر/البطالة/ عدد الجرائم/ نصيب الفرد من الناتج الاجتماعي)، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية التي تنعكس على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

ولقد تزامن مع زيادة حجم الديون حدوث انخفاض في معدلات الفقر والبطالة والجريمة والميزانية، بينما كان تأثيرها ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تم عرضه يتم من خلال الجدول التالي رقم (6) الذي يوضح تطور تلك المؤشرات.

¹ MAIHALI, M. A. (2023). DEVELOPMENT AND DEBT CRISIS: MEASURES TO REDUCE THE DEBT IN THIRD WORLD COUNTRIES. *International Journal of Innovation Research and Advanced Studies*.

² Gigamon, Joseph, Prah., Charles, Gyamfi, Ofori. (2022). External debt and foreign investment: an empirical analysis on the economy of ghana. *Eurasian Journal of Economics and Finance*, doi: 10.15604/ejef.2022.10.02.002

الجدول (6) تطور أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2000-2023) (نسب مئوية %)

السنوات	معدلات الفقر	معدلات البطالة من اجمالي القوى العاملة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى	عدد الجرائم القتل العمد لكل مئة ألف
2000	16.7	9	4.20	30.0	0.61
2001	16.8	9.30	1.40	28	0.63
2002	17	10	0.30	29	0.65
2003	17.7	10.9	1.10	26	0.65
2004	19.6	10.3	2	28	0.63
2005	19.9	11	2.40	29	0.69
2006	20.5	10.5	4.80	29	0.71
2007	21	8.8	5	29	0.87
2008	21.6	8.5	5.10	29	1.21
2009	23	9.1	2.60	30	1.12
2010	25.2	8.8	3	31	2.22
2011	25.6	11.8	0.50-	26	3.20
2012	26.3	12.6	0.10-	26	2.55
2013	26.5	13.2	0.20-	29	2.57
2014	27.1	13.1	0.50	29	2.58
2015	27.8	13.1	2.10	33	2.58
2016	29.8	12.4	2.20	32	2.59
2017	32.5	11.8	2.10	33	2.6
2018	33.1	9.9	3.30	37	2.6
2019	31.4	7.9	3.70	39	2.5
2020	29.7	7.9	1.80	40	2.5
2021	31.1	7.4	1.60	36	2.5
2022	33.7	7	4.90	38	--
2023	33.3	7	3.77	37	--

المصدر: اعداد الباحث الاعتماد:

- احصائيات وبيانات البنك الدولي لعدة سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الاحصائي السنوي، لعدة سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (6) أن تأثير القروض الخارجية على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة يمكن

تلخيصها فيما يلي:

- عدد جرائم القتل العمد لكل مئة ألف من السكان: تزايد عدد جرائم القتل العمد خلال فترة (2000-2023)، حيث بلغ 0.61 لكل مئة ألف من السكان عام 2000، ثم أخذ في الارتفاع إلى أن وصل إلى 2.5 لكل مئة ألف من السكان عامي 2020/2021م.

- معدلات الفقر: ارتفعت من 16.7% في عام 2000 إلى 33.3% عام 2023.

- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: شهد حالة من التآرجح بين الهبوط مره والارتفاع مره اخرى متأثراً بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيشها مصر، حيث وصل الحد الأدنى الى -0.10% عام 2012 والحد الأقصى بما يقدر 4.90% عام 2022.

- معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي: ارتفع من 35% في عام 2000 إلى 37-38% عامي 2022-2023 على التوالي، وذلك نتيجة الاهتمام بالتعليم.

هذا وللديون الخارجية في البلدان النامية تأثيرات متعددة الأوجه على الأهداف الاجتماعية. يمكن أن تدعم العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والتعليم والصحة والتنمية الثقافية¹. غير أن عبء الديون الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تحديات في تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية. يمكن لخدمة التزامات الديون تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، مما يعوق مشاريع التنمية المرجوة².

علاوة على ذلك، فإن الزيادة في حجم الديون، لا سيما مع وجود حصة كبيرة من الديون قصيرة الأجل والديون الخاصة، تشكل ضغطاً متزايداً على مدفوعات الديون، مما يؤدي إلى تفاقم الصعوبات المالية لهذه الاقتصادات. وبوجه عام، في حين أن الديون الخارجية يمكن أن توفر في البداية موارد للتنمية الاجتماعية، فإن القدرة على تحمل الديون وإدارتها تصبحان عاملين حاسمين في تحديد أثرها على تحقيق الأهداف الاجتماعية في البلدان النامية.

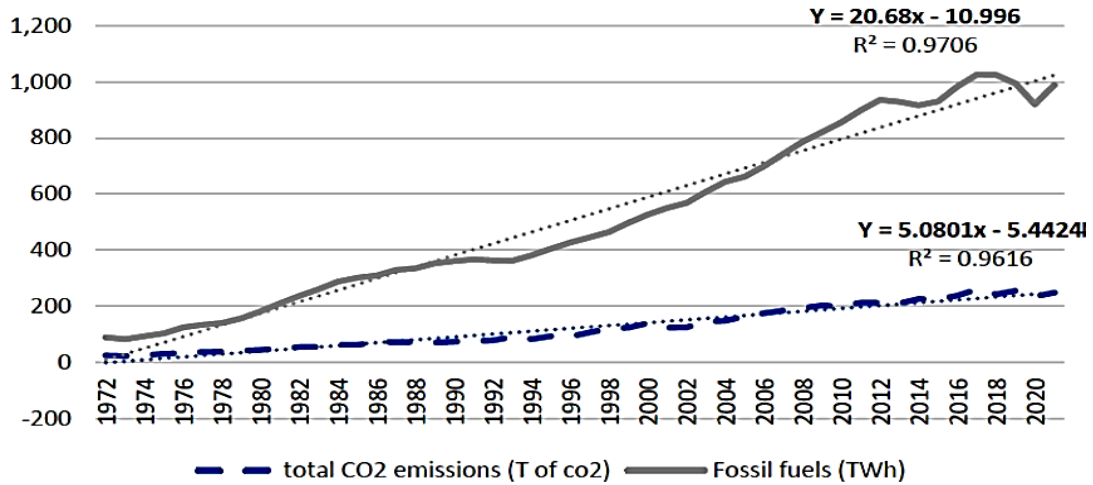
3- تأثير القروض الخارجية على البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة: حيث تعد أهم المؤشرات الدالة على البعد البيئي للتنمية المستدامة (نصيب الفرد بالطن متري من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك السماد لكل هكتار، نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون)³. ومن خلال الشكل التالي رقم (5) يتضح تطور حجم الانبعاثات في مصر منذ عام 1972 حتى 2021.

¹ Alamat, Florist. (2023). Impacts of Foreign Debt on Vietnam's Sustainable Development. doi: 10.1007/978-981-99-0490-7_37

² Developing country external debt. (2023), A cascade of crises means more countries face debt distress. doi: 10.18356/9789210018418c012

³ أحمد مسلم (2015)، قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة الزقازيق. ص 71.

الشكل (5) تطور حجم الانبعاثات الكربونية والاستهلاك من الوقود الأحفوري في مصر خلال الفترة (1972-2021م)



-BP Statistical Review of World Energy.

ويتضح من الشكل السابق حجم ارتفاع نسبة حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2000-2021م)، حيث زاد حجم الانبعاثات من الغازات الدفيئة في مصر نتيجة استهلاك الوقود الأحفوري، فقد قدر المتوسط بنحو 238.6 مليون طن سنوي خلال الفترة (2013-2021م)¹.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن مساهمة مصر في الانبعاثات العالمية لا تتجاوز 0,6% من حجم الانبعاثات العالمية، إلا أن الحكومة المصرية اتخذت العديد من الإجراءات في القطاعات المختلفة من أجل الحد من الانبعاثات الكربونية؛ وذلك في إطار رؤيتها 2030، ومن أهم تلك الإجراءات والسياسات ما يلي²:

- زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادا على الكربون.
- دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لتوفير بيئة صحية للمواطنين.
- تفعيل سياسة التنمية المستدامة، وإدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية والتوسع في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة.
- التصدي للآثار الضارة للتغيرات المناخية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتنمية وتطوير المحميات الطبيعية، والحفاظ على الثروات البحرية والبرية.
- الارتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع، بنشر الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات.
- تبني سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة.
- تفعيل وتطوير النظام التشريعي البيئي.
- دعم لا مركزية إدارة البيئة، وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.

¹ نهى ناجي البغدادي /عبد الخالق محمد /أحمد مجدي واخرون (2023)، أثر الأزمات الاقتصادية على الانبعاثات الكربونية في مصر خلال الفترة (1970-2021)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ص332.

² وزارة البيئة المصرية 2023، <https://www.eaaa.gov.eg/AboutMinistry/59/sub/128/index>

- إدماج قضايا النوع الاجتماعي، وتفعيل دور المرأة والشباب في الخطط البيئية.

4- تأثير القروض الخارجية على البعد التقني لأهداف التنمية المستدامة:

يعد العصر الحالي هو عصر التكنولوجيا والمعلومات، ولذلك أصبح الاقتصاد يعرف بـ "الاقتصاد الرقمي أو المعرفي"، فان تكنولوجيا المعلومات تأثيراً قوياً على التنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الرقمية تعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعتمدة على مفهوم التحول الرقمي ذو المحاور المتعددة من تكنولوجيات المعلومات وتقنيات جديدة متقدمة ونماذج أعمال جديدة ومبسطة وموارد بشرية مدربة على التقنيات الحديثة، وبحث علمي وابتكار فني وإداري وتعميق للصناعة الوطنية التكنولوجية، ومن هذا المنطلق يعد التحول للاقتصاد الرقمي أحد أهم وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹.

ويتضح من الجدول رقم (7) أن:

- إجمالي الصادرات السلعية: فقد بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2022) 25.4 مليار دولار بحد أدنى قدرت 4.8 مليار دولار عام 2001، وبحد أقصى نحو 48.84 مليار دولار عام 2022م. والجدير بالذكر أن إجمالي الصادرات تأثرت من وقت لآخر بتداعيات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية.
- إجمالي الصادرات السلعية والخدمات: قد بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة 37.4 مليار دولار، لتصل لحد أدنى قدر بنحو 15.6 مليار دولار عام 2002 وبحد أقصى بلغ نحو 71.93 مليار دولار عام 2022.
- إجمالي الصادرات الخدمية: بلغ متوسط الصادرات الخدمية خلال الفترة الدراسة 17 مليار دولار بحد أدنى قدر بنحو 9.04 مليار دولار عام 2001 وحد أقصى بلغ نحو 31.57 مليار دولار عام 2022.
- إجمالي الصادرات السلعية المصنعة: بلغ متوسط الصادرات السلعية المصنعة خلال فترة الدراسة 8.6 مليار دولار بحد أدنى قدر بنحو 1.6 مليار دولار عام 2001 وحد أقصى بلغ نحو 13.7 مليار دولار عام 2013.
- إجمالي صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات: بلغ متوسط إجمالي صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة الدراسة 0.28 مليار دولار بحد أدنى قدر بنحو 0.01 مليار دولار عام (2000-2003) وحد أقصى بلغ نحو 0.83 مليار دولار عام 2019.
- إجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة: بلغ متوسط إجمالي صادرات سلع تكنولوجيا المتقدمة خلال الفترة الدراسة 0.09 مليار دولار بحد أدنى قدر بنحو 0.01 مليار دولار عام 2001 وحد أقصى بلغ نحو 0.43 مليار دولار عام 2021/2020م.

¹ صدفه محمد محمود (2022)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أوراق السياسات الأمنية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ص 2.

الجدول (7) تطور أهم مؤشرات البعد التقني للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة
(2000-2022) القيمة بالمليار دولار

السنوات	الصادرات السلع	صادرات الخدمات	الصادرات السلع والخدمات	صادرات السلع المصنعة	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	صادرات التكنولوجيا المتقدمة
2000	5.28	9.80	16.17	2.0	0.01	0.4	0.02
2001	4.83	9.04	16.90	1.6	0.01	0.3	0.01
2002	5.55	9.32	15.60	2.0	0.01	0.3	0.02
2003	7.41	11.07	17.50	2.0	0.01	0.3	0.02
2004	9.66	14.20	22.24	2.9	0.02	0.4	0.02
2005	12.91	14.64	27.19	3.0	0.02	0.4	0.03
2006	16.73	16.13	32.17	3.5	0.02	0.5	0.03
2007	19.22	19.94	39.46	3.6	0.01	0.9	0.04
2008	26.22	24.91	53.80	9.6	0.09	2.0	0.10
2009	23.06	21.52	47.21	9.6	0.04	1.1	0.08
2010	26.44	23.81	46.75	11.0	0.04	0.8	0.10
2011	30.53	19.14	48.54	13.0	0.07	0.8	0.13
2012	29.41	21.77	45.77	12.8	0.07	0.8	0.08
2013	29.02	18.26	49.09	13.7	0.12	1.0	0.07
2014	26.85	21.90	43.53	13.5	0.76	0.8	0.17
2015	21.35	18.54	43.42	11.0	0.79	1.0	0.09
2016	25.47	13.61	34.49	12.3	0.72	0.6	0.06
2017	25.60	19.54	37.29	12.7	0.75	0.4	0.07
2018	27.62	23.57	47.23	13.6	0.66	0.6	0.13
2019	29	25.05	53.04	13.1	0.83	0.8	0.32
2020	27.08	15.05	47.87	12.8	0.79	1.07	0.34
2021	40.80	21.90	44.85	--	0.79	1.40	0.52
2022	48.84	31.57	71.93	--	--	1.66	0.63

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات وإحصائيات البنك الدولي.

واستنادا على كل ما تم عرضه في النقاط السابقة يتضح أن الحكومة المصرية اعتمدت على القروض الخارجية ولجأت إليه إحدى أدوات تمويل المشروعات التنموية التي تسعى من خلال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولقد توسعت الحكومة في

الاقتراض الخارجي مما أدى لتفاقم حجم الديون، وبالرغم من ضخ أموال تلك القروض في المشروعات الاستثمارية الكبرى مثل (مبادرة حياة كريمة / إنشاء قناة السويس الجديدة) وغيرها من المشروعات الأخرى.

وهو ما ساهم في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة كتطوير البنية التحتية وقطاع الصحي والزراعة، إلا أن أعباء خدمة الديون (الأقساط/ الفوائد) تأخذ الجزء الأكبر من موارد الدولة مما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي. وهذا بجانب التخوف إذا توسعت الدولة في المزيد من القروض في المستقبل سيشكل ذلك أعباء جديدة على الاقتصاد المصري بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون الحالية، مما يؤدي إلى عجز مصر عن السداد وهو ما قد يثير أعباء كثيرة على الأجيال القادمة، ويهدد عملية التنمية المستدامة.

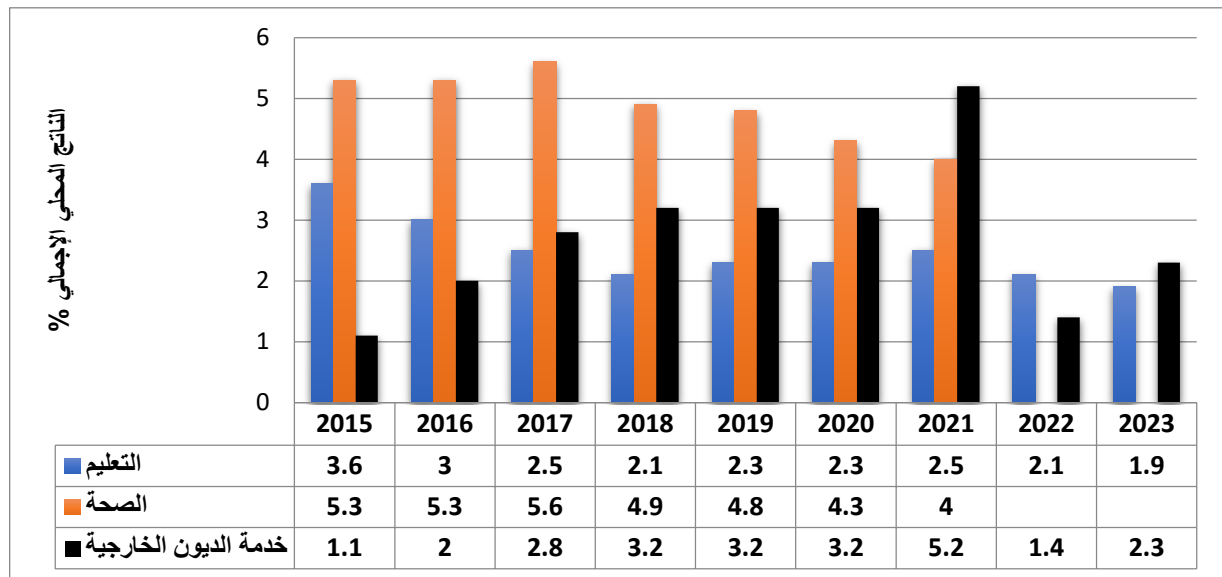
القسم الرابع

مخاطر الديون الخارجية وأثرها على التنمية المستدامة في مصر

تُعدّ الديون الخارجية أداة مهمة لتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية، لكنها قد تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني إذا لم يتم إدارتها بشكل سليم. وتتعدد المخاطر التي تحدثها الديون الخارجية لا سيما تلك التي لا تستخدم في الأغراض الإنتاجية، كما يتضح مما يلي:

1- الخطر الأول: مزاحمة الديون للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة: حيث تزامم أعباء خدمة الديون الخارجية مباشرة مع مخصصات النفقات العامة مثل التعليم والصحة على الموارد المتاحة في مصر، وفي الواقع فقد ازدادت خدمة الدين الخارجي في مصر حتى وصلت إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 لتتخفض بعدها إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي لتعود للارتفاع مرة أخرى 2023 إلى 2.3%، بينما ظل الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو عليه خلال الفترة نفسها، بل وشهدت هذه النفقات انخفاضاً طفيفاً، فالزيادة في أعباء خدمة الدين الخارجي أدت إلى الانخفاض في الإنفاق الحكومي في هذه المجالات في كثير من الأحوال، ويوضح الشكل رقم (6) نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة للتعليم والصحة.

الشكل رقم (6) خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % خلال الفترة (2015-2023)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

ويوضح الشكل السابق رقم (6) أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت هذه النسبة إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2015 البالغ 3.6%، كما نجد أن نسبة الإنفاق على الصحة قد حدث لها تذبذب خلال الفترة 2015 إلى 2021 حيث بلغت 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتستقر النسبة لأدنى مستوياتها عام 2021 لتبلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي تشهد فيها خدمة الدين الخارجي ارتفاعاً ملحوظاً مما يعني أننا تستنزف موارد ضخمة من الميزانية كان يمكن أن تستخدم في تحسين الأوضاع الصحية والتعليم.

ومن الملاحظ أن ما تم ذكره سابقاً هي فقط خدمة الدين الخارجي، ولم نتعرض لخدمة الدين العام، هذا بالإضافة إلى أقساط الديون المستحقة. حيث رفع البنك المركزي المصري تقديراته لقيمة أقساط وفوائد الديون المستحقة على مصر خلال عام 2024 إلى 32.79 مليار دولار، أي ارتفاعاً بنحو 3.56 مليار دولار مقارنة بتقديراته 2023 البالغة 29.229 مليار دولار، وفقاً لتقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك.

وبحسب تقرير البنك، تتضمن التقديرات الأخيرة سداد فوائد بقيمة 6.85 مليار دولار، وأقساط ديون بقيمة 25.86 مليار دولار عام 2024، وما زالت مصر تعاني من أزمة حادة في توفير العملة الصعبة رغم الانخفاض الكبير الذي شهده الجنيه على مدار الأشهر الماضية، ويُعد بيع الأصول الحكومية أحد الحلول الرئيسية للخروج من الأزمة، وفقاً للاتفاق المبرم بين مصر وصندوق النقد الدولي.

2- الخطر الثاني: مخاطر السيادة الوطنية المتوقعة من الإفراط في الديون الخارجية:

يُعدّ الإفراط في الديون الخارجية أحد أهم المخاطر التي تُهدد السيادة الوطنية للدول، خاصةً تلك التي تعاني من عبء ديون مرتفع¹ كما يشكل الدين الخارجي المفرط مخاطر كبيرة على السيادة الوطنية من خلال تعريض البلدان للصدمات الخارجية وفقدان السيطرة المحتمل على السياسات الاقتصادية يتفاقم هذا الضعف بسبب الترابط بين أسواق رأس المال الدولية²، مما يجعل الدول عرضة لهجمات المضاربة والتقلبات في أسعار الأصول³.

علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على الديون المقومة بالعملة الأجنبية من قبل الحكومات والكيانات الخاصة في الأسواق الناشئة يزيد من مخاطر التغيرات المفاجئة في المخاطر السيادية، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. وفي الأساس، فإن إدارة الديون الخارجية بحكمة أمر بالغ الأهمية لحماية السيادة الوطنية والاستقرار الاقتصادي.

وعليه، يمكن إجمال أهم مخاطر السيادة الوطنية المتوقعة من الإفراط في الديون الخارجية⁴:

- أ- فقدان السيطرة على السياسة الاقتصادية: قد تضطر الدول التي تعاني من عبء ديون مرتفع إلى اتباع سياسات اقتصادية تُملئها الدول الدائنة، مما قد يؤثر سلبًا على مصالحها الوطنية.
- ب- التدخل في الشؤون الداخلية: قد تُستخدم الديون الخارجية كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المدينة، من خلال الضغط عليها لتغيير سياساتها أو اتخاذ قرارات تُلبّي مصالح الدول الدائنة.
- ت- التبعية الاقتصادية: قد تُصبح الدول المدينة تابعة اقتصاديًا للدول الدائنة، مما يُعيق قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.
- ث- فقدان السيادة على الموارد الطبيعية: قد تضطر الدول المدينة إلى رهن مواردها الطبيعية كضمان لسداد ديونها، مما يُهدد سيادتها على هذه الموارد.
- ج- الاضطرابات الاجتماعية: قد تُؤدّي الأزمات الاقتصادية الناجمة عن عبء الديون المرتفع إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- 3- **الخطر الثالث: خطر مبادلة الدين الخارجي بالأصول:** حيث تفقد الدولة أصولها من أجل سداد المديونية الخارجية. ومن ثم فإن مصر قد فقدت على مدار الماضية، حيث يتم بيع الأصول بأقل من السعر العادل تارة. وتارة أخرى يحرم الأجيال القادمة من الانتفاع بالأصل بسبب عملية مبادلة الأصول بالديون الخارجية، وهو ما يؤثر سلبًا على البعد الجيلي للتنمية المستدامة.
- 4- **الخطر الرابع: تعميق التبعية للعالم الخارجي والحلقة المفرغة من المديونية،** حيث يظل الاقتصاد المصري رهين اتباع مجموعة من السياسات التي تساعد في عدم تحقيق تقدم في عملية التنمية المستدامة، لا سيما في ظل الدخول في حلقة مفرغة من المديونية الخارجية.

¹ Halil, Rahman, Basaran. (2023). Odious Debt. The Liverpool Law Review, doi: 10.1007/s10991-023-09322-0

² A, D, Antonova., Антонова, А, Д., Е, V, Ponomarenko., Пономаренко, Елена, Васильевна. (2016). External debt is a threat to national security. RUDN Journal of Economics,

³ Segura, C. G., & Etherington, J. (2019). National state foreign policy and regional external action: An uneasy relationship. In M. Keating, J. Jordana, A. Marx, & J. Wouters (Eds.), Changing Borders in Europe: Exploring the Dynamics of Integration, Differentiation and Self-Determination in the European Union (pp. 181-199). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780429492044>.

⁴ Antonova, A. D., & Ponomarenko, E. V. (2016). EXTERNAL DEBT IS A THREAT TO NATIONAL SECURITY?. RUDN Journal Of Economics, (4), 49-60.

القسم الخامس

ممارسات وإجراءات تقوية أطر السياسات المتعلقة بإدارة الدين الحكومي الخارجي

إن تقوية أطر السياسات المتعلقة بإدارة الدين العام الخارجي، بصياغة أهداف ومبادئ ملائمة لإدارتها، وبناء أسس قانونية وتنظيمية وتشغيلية مناسبة للممارسات السليمة لهذه الإدارة، يساعد بدوره على تقوية قدرة الدولة على مواجهة تداعيات الصدمات التي قد تنشأ في الأسواق المالية العالمية أو حتى داخل النظام المالي المحلي لهذه الدولة. وتقتضي الممارسات السليمة الدين العام الخارجي لمصر تحقيق الأمور التالية:

1- تبني إطار قانوني موحد لإدارة الدين العام (المحلي والخارجي):

ويتم تبني هذا الإطار من خلال إصدار قانون مستقل لإدارة الدين العام، أو من خلال تضمين كافة الأحكام المتعلقة بإدارة الدين العام بشكل صريح في قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022. ومن أهم المحاور التي يجب أن يشملها هذا التشريع ما يلي¹:

- التعريف الدقيق للدين العام وتحديد أدواته المختلفة، بما في ذلك الضمانات الحكومية.
- تحديد أهداف وشروط الاقتراض من المصادر المحلية والخارجية المختلفة.
- بيان كافة المصادر المباشرة وغير المباشرة لزيادة مستوى الدين العام.
- تحديد كافة الشروط والقواعد الحاكمة لاستراتيجية إدارة الدين العام متوسطة المدى، وتلك المتعلقة بخطة الاقتراض السنوية.
- الإفصاح عن كافة المخاطر المالية وتحليل مصادرها وبيان أسبابها وكيفية إدارتها مع النص على ضرورة تضمين هذه الأمور في التقارير الدورية الصادرة عن الدين العام.
- استقلال وحدة إدارة الدين عن وزارة المالية (كلما أمكن)، حتى تمارس عملها بحيادية تامة ووفقاً لمنهج علمي سليم في إدارة الدين العام.
- التحديد الواضح لكافة الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة الدين العام، ولعل أهمها (تعيين سلطة الاقتراض، وتعيين سلطة إنشاء الالتزامات الطارئة التي تؤثر على مستوى الدين العام، وتحديد دور كل من البنك المركزي المصري ووزارة المالية وغيرها من الوزارات الأخرى في إدارة الدين العام، وتحديد دور البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة وفي عمليات إصدار السندات الحكومية محلياً وخارجياً، وتحديد المسؤولية عن إصدار تقارير دورية وشاملة عن الدين العام المحلي والخارجي، وتقديمها للجهاز المركزي للمحاسبات ولمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها).

2- تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الدين العام (المحلي والخارجي):

فقد سبقت الإشارة إلى أنه لكي يكون الإطار المؤسسي لإدارة الدين العام فعالاً، ينبغي أن يكون محدداً بشكل جيد وواضح وباختصاصات وأدوار مفصلة بوضوح، مع إدراك ضرورة التعامل مع إدارة الدين باعتبارها سياسة عامة مستقلة. ويوجد إجماع على أن إدارة الدين يجب أن توجّهها الأهداف طويلة المدى والاستراتيجية متوسطة المدى إلى جانب تحليل المتطلبات

¹ زكي، محمد وآخرون، (2022)، "أطر حوكمة الدين العام في مصر: التحديات الراهنة وإجراءات الإصلاح" سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم 15، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر، ص ص 4-7.

قصيرة المدى.. كما يتطلب الأمر نقل مسئولية القرارات المتعلقة بالقروض الخارجية مثل اختيار مزيج العملات وآجال الاستحقاق وضمانات الديون الخارجية رسميًا إلى مكتب إدارة الدين على النحو الوارد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببناء وتطوير الإطار المؤسسي لإدارة الدين العام.

- **تفعيل قواعد الشفافية والإفصاح في إدارة الدين العام (المحلي والخارجي):** حيث تتضمن الممارسات السليمة إتاحة استراتيجية إدارة الدين للجمهور بمجرد اعتمادها. فالشفافية تعد أمرًا ضروريًا لمساعدة الأسواق على الفهم الواضح لأهداف أنشطة إدارة الدين وهو ما يجعل الاقتراض أكثر فاعلية من حيث التكلفة عن طريق تخفيض علاوة المخاطرة. إضافة إلى ذلك، فإن نشر الاستراتيجية يساعد مدير الدين على تقوية العلاقة مع الدائنين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين، مثل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتيسير حوار مفتوح حول العوامل الرئيسة التي تؤثر في اختيار الاستراتيجية وتنفيذها. وقد يساعد ذلك على تأمين الدعم للاستراتيجية المختارة وتقليل الشك لدى المستثمرين¹، وبالإضافة إلى ما سبق، يتطلب الأمر تحقيق فاعلية الرقابة من الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال مراجعة أنشطة إدارة الدين العام وتقديم تقارير دورية عنها لمجلس النواب.
- **التوافق بين سياسات إدارة الاحتياطيات وسياسات إدارة الدين الخارجي:** فقد أكدت بعض الدراسات² أن الجانب الأكبر من رصيد العملات الأجنبية بالاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة (2014-2018) قد جاء نتيجة لتراكم الاقتراض الخارجي، حيث أن ارتفاع هذه الاحتياطيات من 16.7 مليار دولار في يونيو عام 2014 إلى 44.3 مليار دولار في يونيو 2018 (بنسبة زيادة تقدر بحوالي 165.2%)، قد تزامن معه ارتفاع الدين الخارجي من 46.1 مليار دولار في يونيو 2014 إلى 82.9 مليار دولار في الربع الثاني 2018/17، بزيادة قدرها 36.8 مليار دولار (بنسبة 79.8%) خلال تلك الفترة. مما يوحي بأن هناك سياسة متعمدة للإفراط في الاقتراض الخارجي لتراكم مستويات مرتفعة من الاحتياطيات الدولية، تحسبًا لسداد أعباء الديون الخارجية وضمان سداد الدين الخارجي قصير الأجل، وما يستجد من مدفوعات طارئة الأخرى. لذا فمن الأهمية بمكان أن يقوم الجهاز المسؤول عن إدارة الدين (الخارجي) بتنسيق برامج الاقتراض الخارجي، أخذًا في الاعتبار ما يراه الجهاز المسؤول عن إدارة الاحتياطيات الدولية بشأن المستوى المناسب من تلك الاحتياطيات، ولاسيما في المواقف التي يكون فيها الحصول على القروض مقيداً أو مرتفع التكلفة، حيث يسهم هذا التنسيق في الحد تكلفة ترميم احتياطيات دولية جزء كبير منها ناتج عن الاقتراض الخارجي³.
- **التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الأمور المتعلقة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للحكومة من السيولة والتدفقات النقدية،** إذ أن تبادل سلطات إدارة الدين بين السلطات المالية والنقدية يتصل بالمعلومات المتعلقة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للحكومة من السيولة والتدفقات النقدية. كما يجب، من حيث المبدأ، الفصل بين

¹ INTOSAI Development Initiative (IDI), (2018), "Audit of Public Debt Management A handbook for Supreme Audit Institutions", April. P.47. <https://www.idi.no/elibrary/professional-sais/audit-lending-and-borrowing-frameworks/742-exp-v-0-handbook-on-audit-of-public-debt-management-1/file>

² الشربيني، أحمد رشاد، (2018)، "نحو إدارة فعالة للاحتياطيات الدولية لمصر"، سلسلة كراسات السياسات رقم (8)، معهد التخطيط القومي، يوليو، ص 18.

³ تشير الأدبيات إلى أن الدولة التي تمتلك القدرة على الاقتراض الخارجي الميسر، يقل طلبها على تكوين الاحتياطيات الدولية بمستويات مرتفعة، بينما يرتفع طلب الدولة على تلك الاحتياطيات إذا كانت لا تملك هذه القدرة.

سياسة إدارة الدين والسياسة النقدية من حيث أهداف وأوجه المساءلة. وعلى الرغم من أن مسئولية ضمان مستويات الدين المقبولة وإجراء تحليل القدرة على تحمل الديون (Debt Sustainability Analysis (DSA تقع على عاتق السلطات المالية، إلا أنه ينبغي على مديري الديون رصد أي تحديات ناشئة تتعلق بالقدرة على تحمل الديون استناداً إلى تحليل مخاطر المحفظة وردود فعل السوق الملحوظة عند تنفيذ عمليات إدارة الدين، وإبلاغ متخذي القرار في الوقت المناسب.

3- إجراءات الحد من أزمة الديون الخارجية الراهنة (الحكومية وغير الحكومية): فقد سبقت الإشارة إلى أن تحديد الحجم الأمثل من القروض الخارجية ووضع سقف لهذه القروض يعد من أبرز جوانب الإدارة السليمة للدين الخارجي. ويتمثل هذا الحجم الأمثل في ذلك القدر من التدفق الرأسمالي الأجنبي إلى الداخل، والذي يمكن استيعابه بكفاءة ويمكن الوفاء بالتزامات خدمة الدين دون ظهور مشاكل مدفوعات خارجية، قد تؤدي إلى احتمالات التوقف عن السداد. الحد من أزمة الديون الخارجية الراهنة بتعبئة الموارد المطلوبة للتمويل بأقل تكلفة ممكنة، وقد يتحقق ذلك باتباع الإجراءات والسياسات التالية:

أولاً: سياسات وإجراءات في الأجل القصير Short Run: وتتمثل في الحد من الطلب على الدولار وتنشيط مصادر النقد الأجنبي أثناء الأزمة، حتى تتمكن الدولة من تغطية الفجوة الدولارية بدون التوسع في الاستدانة الخارجية أو السحب من الاحتياطيات الدولية، وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية:

- الحد من الطلب على الدولار والتخفيف من القيود التي يفرضها مصر على تعاملات مصر الخارجية من خلال ما يلي:
- تطبيق ما يعرف بآلية مبادلة العملات Currency Swaps، في عمليات الاستيراد والتصدير، ومحاولة الاستفادة من حجم التعاملات التجارية مع الدول الأخرى كالصين والتي وصلت إلى 15 مليار دولار، وروسيا وأوكرانيا (7 مليار دولار)، والسوق الأوروبية (15 مليار دولار) في الوقت الراهن. فإذا ما تم الاستفادة من هذه التعاملات، فسوف يؤدي ذلك إلى التخلص من القيود التي يفرضها الدولار¹، كما يتطلب الأمر إعادة النظر في السياسات والترتيبات الجمركية الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثناءات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في حماية الصناعة الوطنية، وزيادة الحواجز الجمركية أمام الواردات المهددة منتجات الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك ضرورة لإعادة الاعتبار التنموي لسياسة قصر الأجهزة والوحدات الحكومية على شراء المنتجات المحلية دون الأجنبية.
- تطبيق ما يعرف بالصفقات المتكافئة Trade Counter أو الترتيبات التجارية Trade Arrangements. وتعد الصفقات المتكافئة بمثابة عقد مقايضة محددة القيمة والمدة بين دولتين تتبادلان بمقتضاه سلع وخدمات محل سلع وخدمات أخرى دون أن يترتب على ذلك تحويل للعملة الأجنبية (الدولار)، عندما تكون وسائل الدفع التقليدية (الدولار) نادرة أو مكلفة، وقد تلقى نجاحاً في التعامل مع حكومات الدول النامية، فدور الدولار هنا يكون كمعيار لقيمة السلع والخدمات محل التبادل وليس كوسيط في التبادل. وبذلك يتم تخفيف الضغط على الميزان التجاري لمصر. وكانت مصر تتعامل تجارياً (في الستينيات والسبعينيات) مع دول عديدة وفقاً لهذه الآلية².

¹ تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على إدارة الأزمات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مجلس الوزراء المصري، القاهرة، فبراير 2022.

² المرجع السابق.

- ضرورة تبني الحكومة لسياسة نقدية تقتضي تقليل عدد القنصليات والسفارات في الخارج والتي يبلغ عددها أكثر من 196 سفارة وقنصلية في حين أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها 117 سفارة فقط، وبذلك تعتبر مصر من أكثر الدول ذات التمثيل الدبلوماسي في العالم. فعلي سبيل المثال مصر لديها 5 قنصليات في أمريكا وسفارة في روما وأخرى في الفاتيكان والمسافة بينهما لا تتعدى بضع كيلومترات.
 - استكمال الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأعلنت عنها لتدعيم قطاع السياحة أثناء الأزمة الحالية وضمان جدية تنفيذها، والاهتمام بالسياحة الداخلية والسعي قدما نحو التوسع في استخدام والاعتماد على الوسائل الحديثة للتسويق السياحي، حتى يتمكن من التعافي، وتزداد قوته التنافسية.
 - تشجيع الاعتماد على المنتجات الوطنية والاستعاضة عن الواردات، ولا سيما من المنتجات التي لها مثل محلي، والمتاحة لدى عدد من القطاعات مثل قطاع مواد البناء، والأثاث، والصناعات والمنتجات الطبية، والكيماويات والأسمدة، والملابس الجاهزة.
 - ضرورة ترشيد الواردات في بعض الظروف الاقتصادية الاضطرارية ولا سيما في الوقت الراهن. وقد يشمل ترشيد الواردات علي زيادة الواردات الضرورية والأزمة لتنمية الصادرات (الزراعية والصناعية) و/أو تحقيق الأمن الغذائي للدولة، و/أو تنويع مصادر هذه الواردات للحد من التأثير بالصدمات الخارجية، و/أو تغيير نوعيتها وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي في الواردات الاستراتيجية، ولكن يجب أن تكون هناك ضوابط لترشيد وتقييد الواردات وأهمها:
 - ألا يكون لآليات ترشيد الواردات آثار سلبية على العملية الإنتاجية.
 - ألا تؤثر سلباً على الاستهلاك وخيارات ورفاهية المستهلك.
 - ألا تؤثر بالسلب على مناخ الأعمال وخاصة ما يتعلق بعدالة المنافسة.
 - ألا تؤثر سلباً على العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين من دول العالم والحذر من ردة فعل هؤلاء الشركاء.
 - ألا تتعارض مع التزامات مصر مع العالم الخارجي (اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات الإقليمية والثنائية التي تلتزم بها مصر في المجالات التجارية).
- 4- إدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية (الداخلية والخارجية):** فلا يخفى أن الحد من أزمة الديون الخارجية لمصر يقتضي الحفاظ على موارد النقد الأجنبي في الداخل والحد من هروبها أو انتقالها خارج البلاد، ويقتضي ذلك ضرورة الربط بين التوجه للاستدانة الخارجية وتحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات¹، بحيث يكون هناك نوع من الإدارة الرشيدة لحركة رؤوس الأموال وبما يحافظ على ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، بدلاً من فتح الباب بشكل مطلق لها دخولاً وخروجاً².

¹ قامت مصر بإلغاء التدرج للقيود القانونية المفروضة على دخول وخروج تدفقات رؤوس الأموال منذ أوائل التسعينات، ويتضمن هذا درجة أعلى من انفتاح الاقتصاد المصري على الخارج، وبالتالي درجة أعلى من الانكشاف وزيادة التعرض للصدمات الخارجية من جراء حركة الأموال الساخنة، وبطبيعة الحال، ازداد انفتاح وتحرير السوق المصري في مجال الخدمات المالية منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 1995، ومنذ ذلك الحين شهد الاقتصاد المصري موجات من الرواج والركود في تدفقات رؤوس الأموال الدولية سواء الداخلة أو الخارجة.

² Chao-Hung, Yu., Zhice, Wang. (2023). A Study on How International Portfolio Investment Flows Affect Macrofinancial Risks and Control Channels. Discrete Dynamics in Nature and Society, doi: 10.1155/2023/1888284

- إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة: حيث تستهدف عملية إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، المحافظة على قيمة العملة المحلية بشكل حقيقي وتنافسي¹. كما تستهدف تعديل هيكل التدفقات الداخلة، والعمل على استقطاب التدفقات المالية المطلوبة لعملية التنمية وتوجيهها إلى أشكال مرغوبة من الاستثمارات، وكذلك وضع حدود للملكية الأجنبية للحفاظ على الاقتصاد المحلي وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية:

- توجيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب مكوناً أجنبياً مرتفعاً (سواء التي تنتج للسوق المحلي أو التي تنتج للتصدير)، وبشكل يعمل على تعديل هيكل هذه التدفقات لصالح القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية من قبل الدولة، وذلك لزيادة مستوى الاستثمار والإنتاج والتشغيل، مع تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لمثل هذه الاستثمارات.
- توجيه الجانب الأكبر من الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات المحلية ذات الأولوية لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

ثانياً: إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة: حيث تستهدف إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة (الأموال الساخنة)، الحد من هروب رأس المال للخارج، والابقاء على استقرار سعر صرف العملة المحلية، والمحافظة على الادخار المحلية لتمويل الاستثمار المحلي، وتحسين وتفعيل أدوات السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل استهداف التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي، وفرض قيود على خروج هذه الأموال لا يجعلنا نضطر إلى رفع سعر الفائدة وقد يتحقق ذلك باتباع التدابير التالية²:

- اشتراط عدم استرجاع المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية لأموالهم لمدة عام كامل، بهدف الحد من المضاربة وتثبيت تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- اشتراط حصول أي استثمار مصري في الخارج على موافقة من الحكومة المصرية، (سواء كان هذا الاستثمار يتم بخروج مباشر للأموال من مصر أو باحتجاز رجال الأعمال لحصيلة صادراتهم بالخارج وتمويلها لهذا الاستثمار).
- حظر البيع على المكشوف وتنظيم دقيق للعمليات المصرفية الدولية.
- التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية لمصر مع مراعاة واقعيتها وشمولها لكافة الأنشطة الاستثمارية³. حيث يبسر هذا معرفة حجم الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات السوق العالمية، على أن يتم الترويج لها محلياً وخارجياً.

ثانياً: سياسات وإجراءات في الأجل الطويل Long Run: ومنها

¹ تجدر الإشارة إلى أنه في ظل اتباع نظام سعر الصرف المرن، فإن تدفق رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، وفي نفس الوقت لا تؤدي إلى تغيير الأساس النقدي، ولكن قد تؤدي إلى تدهور في تنافسية الصادرات، لذا فمن الأهمية بمكان إدارة تلك التدفقات بما يحقق التوازن المطلوب في هذا الصدد.

² ينوه الباحث إلى أن بعض هذه الإجراءات قد تتعارض بدرجة أو بأخرى مع تحرير الحساب الرأسمالي، إلا أن الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد المصري في الوقت الراهن، تستدعي تطبيق هذه الإجراءات بشكل مؤقت وبكفاءة عالية، وذلك بهدف تحقيق وفرة من النقد الأجنبي وتجنب حدوث هزات كبيرة في تدفق الواردات والحفاظ على قدر من الاستقرار في سعر الصرف.

³ بالإضافة إلى أهمية الاستقرار التشريعي، ومراعاة الشفافية والوضوح في القوانين وعدم التضارب فيما بينها، وتبسيط إجراءات التقاضي، وهي الأمور التي حاول قانون الاستثمار الجديد تحقيقها إلى حد كبير.

- تنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد والاستفادة من الطاقات الإنتاجية العاطلة: فئمة حاجة ملحة (بعد التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة) إلى استكمال الجهود السابقة بما يضمن تعميق التصنيع المحلي والاستفادة من الطاقات الإنتاجية العاطلة، وتنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد بصفة عامة، حتى يتمكن من تلبية احتياجات السوق المحلي، وزيادة قدرته التصديرية، وبالتالي نستطيع بناء مستوى أمن لاحتياجات مصر الدولية من جسد الاقتصاد الحقيقي بعيداً عن التوسع في الاقتراض الخارجي. وقد يتحقق ذلك من خلال التدابير التالية:

- الاهتمام بالقطاعات السلعية والصناعة التحويلية، وإعادة تشغيل المصانع المتعثرة، وبناء قاعدة تصديرية قوية للسلع التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية بدرجة عالية، من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في تلك القطاعات، وتبنى سياسة الاستعاضة عن الواردات، وذلك بالتركيز في الخطط الإنتاجية على الصناعات التي تستحوذ على النسبة الغالبة من الواردات السلعية.
- التوجه نحو دعم التصدير وتبني سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا سيما من السلع الغذائية.
- ضرورة تبني برامج اجتماعية تهدف إلى تدعيم القوة الشرائية، وجانب الطلب لدى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، مع تدعيم جانب العرض الكلي، بهدف رفع مستوي المعيشة لتلك الطبقات وتدعيم العملية الإنتاجية، والسيطرة على التضخم.
- ضرورة استخدام القروض الدولية في القطاعات الإنتاجية التي تدر عائد أعلى من معدلات الدين الخارجي، فالقطاعات الإنتاجية بأشكها المختلفة الصناعية والزراعية هما القطاعان اللذان يضمنان نمو اقتصادي حقيقي، يعمل على زيادة النمو الاقتصادي، وذلك بدلاً من إنفاقها في قطاعات ريعية تتأثر بالصدمات والأزمات، فقطاع الزراعة والصناعة يمثلان قطار التنمية لأي دولة مهما كان حجم اقتصادها، بالإضافة إلى أنهما يستهدفان الاستهلاك المحلي مما يخفف عبء الاستدانة من أجل الواردات، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة على قطاع الصناعات الأولية وتعظيم مدى الاستفادة منها، فأكثر السلع التصديرية في تتمثل في مواد البناء والكيماويات والأسمدة، والمشتقات البترولية.

أهم نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة تطور قيمة الدين الخارجي في مصر من 29.2 مليار دولار إلى 168 مليار دولار عام 2023. وتضمنت تركيبة المديونية الخارجية تستحوذ عليها الديون طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل، حيث إن القروض الخارجية قصيرة الأجل بلغت الحد الأدنى خلال الأعوام من 2014 إلى 2017م بنحو 1.7 مليار دولار، بينما وصلت للحد الأقصى لها عام 2022م بنحو 30.25 مليار دولار، في حين بلغت القروض الخارجية طويلة الأجل الحد الأعلى لها 132.7 مليار دولار عام 2022م، والحد الأدنى نحو 25.1 مليار دولار عام 2000م.
2. تبين أن التوزيع النسبي لهيكل الديون الخارجية لمصر خلال الفترة (2000-2023)، حسب نصيب الديون الميسرة وغير الميسرة والثنائية، والودائع، وتسهيلات الموردين، والفوائد، والأقساط.
3. حجم الديون المستحقة على مصر للدول العربية وبالأخص دول الخليج تمثل 25,1% من الديون الخارجية المصرية وتتمثل أغلبها ودائع سيادية قصيرة وطويلة الأجل. بينما يبلغ إجمالي الديون المستحقة على مصر لصالح مؤسسات دولية 51,3 مليار دولار. كما تشير توزيع هذه الديون بحسب تقارير البنك المركزي المصري إلى أن قروض صندوق النقد الدولي وحدها تمثل 43,1% من قروض هذه المؤسسات (أي نحو 22.1 مليار دولار)، وتوزع ما بين أداة التمويل السريع

وحقوق السحب والبرنامج الموسع. فيما تعد مصر مدينة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة 12.2 مليار دولار (آى 23,8%) من قيمة الديون المستحقة للمؤسسات متعددة الأطراف، وللمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بقيمة 4,5 مليار دولار (8,8%) وللمصرف التنمية الأفريقي بـ 2,7 مليار دولار (2,5%).

4. ارتفع حجم خدمة القروض الخارجية خلال الفترة (2000-2023)، بقيمة 17,478 مليار دولار عام 2021 مقارنة بـ 1.8 مليار دولار عام 2000م، ففي العشرة سنوات الأخيرة ارتفع حجم خدمة الديون الخارجية بشكل كبير، بمتوسط بنحو 7 مليار دولار، وحد أقصى قدر بنحو 17,478 مليار دولار عام 2021م وحد أدنى يبلغ 1.8 مليار دولار عام 2000م. كما بلغ متوسط خدمة الخدمة القروض الخارجية للناتج المحلي ما يقدر بنحو 2.8%، بحد أدنى يقدر بنسبة 1.1% عام 2015م وحد أقصى بلغ نسبته 5.2% عام 2021. وبلغ متوسط خدمة القروض الخارجية للصادرات ما يقدر بنحو 8.7%، بحد أدنى يقدر بنسبة 6.1% عام 2008م وحد أقصى بلغ نسبته 25.6% عام 2022.

5. وقعت مصر في المركز 81 عالميا حسب تقرير التنمية المستدامة لعام 2022، لتحل الترتيب السابع من بين 20 دولة عربية، بينما احتلت المرتبة الرابعة بين 47 دولة افريقية، ويوضح الشكل التالي رقم (19) مدى تطوير مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2000-2022). ويوضح الشكل التالي تطور قيمة مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2000-2022)، والذي تزايد من 66.16 نقطة عام 2000 إلى 69.62 نقطة عام 2022.

6. تبين أن الدين الخارجي له تأثير كبير على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فبينما الدين الخارجي في تصاعد مستمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يترنح بين الارتفاع والانخفاض وعلى سبيل المثال فبينما قفزت قيمة الدين الخارجي من 69 مليار دولار إلى 84 مليار بين عامي 2016 2017، تراجع قيمة الاستثمارات الوافدة من 8.1 مليار دولار إلى 7.4 مليار دولار خلال نفس المدة.

7. تزامن مع زيادة حجم الديون حدوث انخفاض في معدلات الفقر والبطالة والجريمة والميزانية، بينما كان تأثيرها ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي.

8. المساهمة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة كتطوير البنية التحتية وقطاع الصحي والزراعة، إلا أن اعباء خدمة الديون (الأقساط/ الفوائد) تأخذ الجزء الأكبر من موارد الدولة مما يعكس على معدلات النمو الاقتصادي. مما يؤدي إلى عجز مصر عن السداد وهو ما قد يثير أعباء كثيرة على الأجيال القادمة، ويهدد عملية التنمية المستدامة.

9. تنوع المخاطر التي تحدثها القروض الخارجية على الاقتصاد المصري، حيث تمثل الخطر الأول في مزاحمة الديون للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة. والخطر الثاني أخطار السيادة الوطنية المتوقعة من الإفراط في الديون الخارجية. والخطر الثالث هو خطر مبادلة الدين الخارجي بالأصول: الخطر الرابع: تعميق التبعية للعالم الخارجي والحلقة المفرغة من المديونية.

10. يمكن الحد من الآثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد المصري من خلال سياسات في الأجل القصير والطويل، مثل التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الأمور المتعلقة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للحكومة من السيولة والتدفقات النقدية. والتوافق بين سياسات إدارة الاحتياطيات وسياسات إدارة الدين الخارجي. وفي الأجل الطويل تنمية الجانب الحقيقي للاقتصاد والاستفادة من الطاقات الإنتاجية العاطلة.

أهم التوصيات:

1. توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع
يجب توجيه القروض الخارجية إلى مشروعات تنموية مستدامة تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتعزز القدرة التصديرية للدولة، خاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة، بما يضمن مردودًا اقتصاديًا مستدامًا يمكن من خلاله سداد القروض دون تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية.
2. تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الدين الخارجي
ضرورة وضع آليات رقابية صارمة لضمان الاستخدام الفعال للقروض وتقييم جدوى المشروعات الممولة بها قبل الموافقة على الاقتراض، مع رفع مستوى الشفافية في نشر بيانات القروض وجدول السداد ومصادر التمويل.
3. إعادة هيكلة الدين الخارجي وتحسين شروطه
التفاوض مع الدائنين الدوليين لإعادة هيكلة الديون بشروط أفضل، تشمل فترات سماح أطول وأسعار فائدة أقل، بما يخفف أعباء خدمة الدين ويقلل من تأثيره السلبي على الموازنة العامة والإنفاق التنموي.
4. تنمية الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية
التركيز على تعظيم الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار المحلي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام لتقليل الفجوة التمويلية، مما يخفف من الحاجة إلى التمويل الخارجي.
5. التنسيق بين السياسات المالية والنقدية
تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الكلي وسياسات إدارة الاحتياطي الأجنبي والدين الخارجي، لضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم.
6. توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل مستدام للقروض
تحسين مناخ الأعمال وتوفير الضمانات والتسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل استراتيجي للتمويل عبر القروض، خاصة في ظل التنذب الذي يشهده هذا النوع من الاستثمار في مصر.
7. تحقيق التوازن بين أهداف التنمية واستدامة الدين
عند تبني مشروعات تنموية جديدة بتمويل خارجي، يجب أن تُراعى قدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية واضحة تضمن القدرة على سداد القروض، مع الالتزام بعدم التوسع في الاقتراض إلا ضمن إطار استدامة الدين.
8. التركيز على تنمية البعد البيئي والتقني ضمن خطة التنمية المستدامة
دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي عبر الاستفادة من القروض في مشاريع التكنولوجيا النظيفة، والابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، مما يعزز استدامة التنمية ويرفع كفاءة الاقتصاد.
9. مراعاة الأبعاد الاجتماعية عند استخدام القروض
ضرورة أن تركز خطط استخدام القروض على تقليل معدلات الفقر والبطالة وتحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية، مع ضمان عدم تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم لصالح خدمة الدين.
10. تعزيز الوعي المجتمعي والبرلماني بمخاطر الديون
دعم مشاركة المجتمع المدني والبرلمان في مناقشة خطط الاقتراض الخارجي، بما يخلق رقابة شعبية وتشريعية فعالة، ويضمن توافق السياسات مع أولويات التنمية الحقيقية.

قائمة المراجع

- 1- أحمد مسلم (2015)، قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة الزقازيق. ص 71.
- 2- البنك المركزي المصري. (2022). التقرير السنوي. القاهرة.
- 3- جلال جويده عبده القصاص (يوليو 2023م)، أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (2010-2021)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 3 / الجزء الثاني. كلية التجارة. جامعة بوسعيد.
- 4- جهاد شريف صبري خليفة (يوليو 2023)، أثر الدين الخارجي على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1970-2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع عشر، جامعة بنى سويف . مصر.
- 5- حازم حسانين محمد. (2017). العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في مصر. رسالة ماجستير منشورة. كلية التجارة. جامعة بنها.
- 6- زكي، محمد وآخرون، (2022)، "أطر حوكمة الدين العام في مصر: التحديات الراهنة وإجراءات الإصلاح" سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم 15، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر.
- 7- سارة محمد الخشن (2022)، الفصل الثامن: إدارة الدين في مصر وتمويل أهداف التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر لعام 2022. القاهرة.
- 8- الشربيني، أحمد رشاد، (2018)، "نحو إدارة فعالة للاحتياجات الدولية لمصر"، سلسلة كراسات السياسات رقم (8)، معهد التخطيط القومي، يوليو.
- 9- صدقة محمد محمود (2022)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، أوراق السياسات الأمنية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.
- 10- صندوق النقد الدولي. (2023). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2023.
- 11- مجلس الوزراء. (2022). تعزيز قدرة الاقتصاد المصري علي إدارة الأزمات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، فبراير 2022.
- 12- محمد أحمد الشافعي عبد الحميد (إبريل 2023)، قياس أثر القروض الخارجية على التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية. المجلد 49. العدد 2. كلية التجارة، جامعة المنوفية. مصر.
- 13- محمد أحمد فؤاد (2023)، كتاب: هل حان الوقت للتفكير في إعادة هيكلة ديون مصر الخارجية ؟، قضايا اقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. يوليو. القاهرة.
- 14- مريم وليم برسوم (2022)، الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3. العدد 4. كلية التجارة جامعة دمياط. مصر.
- 15- نهى ناجي البغدادى /عبد الخالق محمد /أحمد مجدي وآخرون (2023)، أثر الأزمات الاقتصادية على الانبعاثات الكربونية في مصر خلال الفترة (1970-2021)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية.
- 16- نوال قاسم بدحي (2021)، أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة البيضاء، مجلد 3 / عدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عدن.
- 17- وزارة البيئة المصرية 2023، <https://www.eaaa.gov.eg/AboutMinistry/59/sub/128/index>
- 18- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2022)، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة - رؤية مصر 2030 المحدث. متاح: <https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf>
- 19- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عام 2023، <https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=115>
- 20- A, D, Antonova., Антонова, A, Д., E, V, Ponomarenko., Пономаренко, Елена, Васильевна. (2016). External debt is a threat to national security. RUDN Journal of Economics,
- 21- Ahmada, Khoirul, Umam., Onny, Herlambang, Putra, Wardhana. (2021). Investment, Debt Instruments and Economic Growth: Their Impact on the Unemployment Rate of OIC Countries in the Asian Region.
- 22- Alamat, Florist. (2023). Impacts of Foreign Debt on Vietnam's Sustainable Development. doi: 10.1007/978-981-99-0490-7_37
- 23- Aluko F, Arowolo D (2010) Foreign Aid, the Third World's debt crisis, and the implications for economic development: the nigerian experience. Afr J Polit Sci Int Relat 4(4):120–127
- 24- Antonova, A. D., & Ponomarenko, E. V. (2016). EXTERNAL DEBT IS A THREAT TO NATIONAL SECURITY? RUDN Journal of Economics, (4), 49-60.

- 25- Chao-Hung, Yu., Zhice, Wang. (2023). A Study on How International Portfolio Investment Flows Affect Macrofinancial Risks and Control Channels. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, doi: 10.1155/2023/1888284
- 26- Gigamon, Joseph, Prah., Charles, Gyamfi, Ofori. (2022). External debt and foreign investment: an empirical analysis on the economy of ghana. *Eurasian Journal of Economics and Finance*, doi: 10.15604/ejef.2022.10.02.002
- 27- Glen, Biglaiser., Ronald, J., McGauvran. (2022). The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world. *Journal of International Relations and Development*, doi: 10.1057/s41268-022-00263-1
- 28- Grey, Gordon., Pablo, Guerrón-Quintana., Pablo, Guerrón-Quintana. (2013). Dynamics of investment, debt, and default. *Review of Economic Dynamics*, 28:71-95. doi: 10.1016/J.RED.2017.07.007
- 29- Halil, Rahman, Basaran. (2023). Odious Debt. *The Liverpool Law Review*, doi: 10.1007/s10991-023-09322-0
- 30- Halit, Yanikkaya., Taner, Turan. (2018). Does External Debt Matter for Investment: Evidence from GMM. doi: 10.36880/C10.02139
- 31- IMF. (2023). Developing country external debt: A cascade of crises means more countries face debt distress. doi: 10.18356/9789210018418c012
- 32- INTOSAI Development Initiative (IDI), (2018), "Audit of Public Debt Management A handbook for Supreme Audit Institutions", April. P.47. <https://www.idi.no/elibrary/professional-sais/audit->
- 33- Kristy, Kelly., Susan, Hagood, Lee. (2023). *International Monetary Fund. The Blackwell Encyclopedia of Sociology*, doi: 10.1002/9781405165518.wbeosi081.pub2
- 34- MAIHALI, M. A. (2023). DEVELOPMENT AND DEBT CRISIS: MEASURES TO REDUCE THE DEBT IN THIRD WORLD COUNTRIES. *International Journal of Innovation Research and Advanced Studies*.
- 35- Munevar, D. (2018), Debt sustainability and the Sustainable Development Goals, *Global Economy and Development Working Paper*, No. 131. Brookings Institute .
- 36- Raziqa, Muhammad, Shafiu., Mohd, Afandi, Salleh., Haliru, Bala., Ahmed, Shafiu., Umar, Abdullahi. (2023). Analysis on IMF Loan Conditions with more Detrimental Impact on the Economy: A Case Study of Nigeria. *IOP conference series*, doi: 10.1088/1755-1315/1185/1/012031
- 37- Segura, C. G., & Etherington, J. (2019). National state foreign policy and regional external action: An uneasy relationship. In M. Keating, J. Jordana, A. Marx, & J. Wouters (Eds.), *Changing Borders in Europe: Exploring the Dynamics of Integration, Differentiation and Self-Determination in the European Union* (pp. 181-199). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780429492044> .
- 38- Suma, Dauda Foday (2007) The external debt crisis and its impact on economic growth and investment in Sub-Saharan Africa. A regional econometric approach of ECOWAS countries. Doctoral thesis, WU Vienna University of Economics and Business.
- 39- Taner, Turan., Halit, Yanikkaya. (2021). External debt, growth, and investment for developing countries: some evidence for the debt overhang hypothesis. *Portuguese Economic Journal*, doi: 10.1007/S10258-020-00183-3